

منہی الطلاب

شرح ایساغوی
.. شیخ امیر الدین ابھری

۵۱۲۵۹

نطبع شیخ کیسی

٢٠

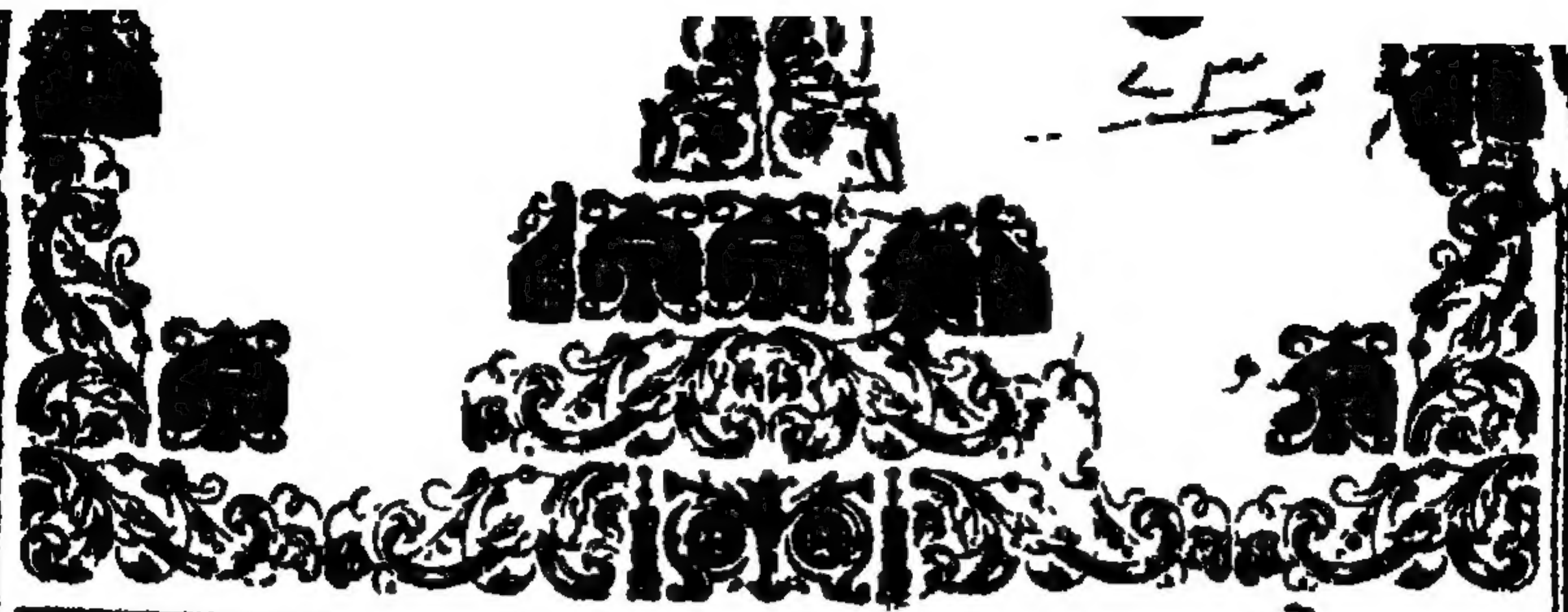
افضل العلماء
التأخره: دوة العلماء الاشعريين
... شيخنا ... سيدنا الابهرى حضر تاليفك فن
نطقه ناليفك و تسميط ايتش اولد يغى ايسا غوجى ناميله
هنا مشتهر اولان كتابك شرو حلرندن
مغنى الطلاب اسميله مسمى شرح
مشهور ومرغويدر

من مطبوعات شيخ يحيى



مكتبة

مكتبة



❖ معنى الاطلاق ❖

❖ بسم الله الرحمن الرحيم ❖ سنة

نحمدك يا من جعل المنطق ميرا ناطق طريق التفهيم والتحقيق * ونشكر
يا من زين الازهان باكتساب التصور والتصديق * ونصلي على نبيك
محمد الهادي الى سواء الطريق * وعلى آله واصحابه الذين فازوا بالهداية
والتوفيق (اما بعد) فلما كانت الرسالة المشهورة بايساغوجي * المذسوبة
الى الشيخ الامام العلامة افضل الدين * قدوة الحكماء الراشدين *
اثرا ديني الا بهري نور الله مضجعه محتوية على العجائب من القواعد *
ومشتملة على الغرائب من الفوائد * فكان معانيها مخفية تحت حجاب *
ووجازة الفاظها مستورة في كل باب * وكان ما وجد من شروحاتها في غاية
الاختصار * ونهاية الاقتصار * بل بعضها كتن متين * يحتاج الى توضيح
ومبين * اجتاحت الى شرح يزيل احتجابها * ويسهل الوصول لمن اراد
انتهاجها * وكان يخطر ببال * وان كان غير لائق بحال * ان اكتب عليها
خرجا يحل صعباتها ويكشف عن وجوه فرا ثدها نقابها * انقدفيه مطارح
الافكار * واوضح فيه خزان الاسرار * على وجه لطيف * ومنهج
منيف * اعانة للطالين * وهدية لاهل اليقين * ولقد طال ما جال
في صدري الى وقع الاحتياج في درسي ثم استسعف بعض الطلبة الى
والي قراءتها لدى * فتهيجني الى الشروع في ذلك * وان كنت بعيدا عن
هناك * لو فور قصوري في بضائط الفنون * مع توزع افكاري وتشتت
المنون * ليكون وسيلة للاشتغال والمذاكرة * وذريعة لاستعمال الخواطر

في المطاعة * مسترشدا من المرشد الرشيد * الذي هو يدي * ويميد * متجنباً
 من الاطالة * لسالفين * ومعرضاً عن الطعن لاراء المؤلفين * والمأمول
 من الاحياء المحلين بحلي الانصاف * المخلين عن رذيلتي البغي والاعتساف *
 اذا هتروا على شئ زلت فيه القدم * ووطئ به القلم * ان يصلحوه * باقتضيه
 ذلك المحل فان الانسان منشأ النسيان والزلل متمنيا من اننا ظرين ان ينظروا فيه
 بنظر الانصاف * فان الانصاف خير الاوصاف * فلما ان تيسر الاتمام بمون الله
 الوهاب * سميت بمغنى الطلاب * ليكون الاسم مطابقاً للمسمى في التحقيق
 * وموافقاً من جميع الوجوه بآتم التوفيق * والى الله انضرع ان يجعل هذا
 خالص الوجه الكريم ومقرراً من رحمة في دار التميم * ومنه المعونة والتوفيق
 ويده ازمة التحقيق * قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) اي
 ابتدئ (بحمد الله) جمع بين التسمية والحمد في الابتداء عملاً بكتاب الله
 الكريم ونجبه كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بيسم الله فهو اجزم اي مقطوع
 البركة وفي رواية بحمد الله ولا تعارض بينهما اذا ابتداء حقيق وانصاف
 فالحقيق حصل بالبسملة * والانصاف بالجملة وقدم البسملة * اقتفاء لما نطق به
 الكتاب واتفق عليه اولوا لباب والحمد هو الثناء باللسان على الجليل الاختياري
 سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والمدح هو الثناء باللسان على الجليل
 مطلقاً والشكر في مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاعتقاد فهو اعم من الحمد
 والمدح بحسب المورد واخص بحسب المتعلق فبينه وبينهما عموم وخصوص
 من وجه فعلم من هذا ان المصنف انما اختار الحمد دون المدح ليؤذن بالفعل
 الاختياري ودون الشكر ليعم الفضائل والفواضل واختار الجملة الفعلية على
 الاسمية ههنا وفيما سيأتي قصدا لظهور العجز عن الاتيان بمضمونها على
 وجه الثبات والدوام واتي بنون العظمة اظهار الملزومها الذي هو نعمة
 من تعظيم الله بتأهيله للعلم امثالاً لقوله تعالى * واما بنعمة ربك فحدث * فمضى
 قوله بحمد الله اي نثني ثناءً بليغاً (على توفيقه) لئلا يخلطه قدرة الطاعة فينا فان
 التوفيق عند الاشعري واكثر الصحابة خلق القدرة على الطاعة وقال امام
 الحرمين هو خلق الطاعة والظاهر ان ما قلناه الامام حق فان القدرة على الطاعة
 متحقق في كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة القرينة من الطاعة

مبادئ ومقاصد فكان اقسامه اربعة فمبادئ التصورات الكلبيات الخمس
 ومقاصدها القول الشارح ومبادئ التصديقات الفضايا واحكامها ومقاصدها
 القياس * ثم القياس ينقسم الى اربعة اقسام خمسة يسمونها الصناعات الخمس
 فهي مع الاقسام الاربع ابواب تسعة للمنطق وبعض التأخرين عدم مباحث
 الانقسام جزأ منها فصارت عشرة ولما اراد المصنف ان يلحق الى كل
 واحد من هذه الابواب تسهيلا للطلاب رتبها على وفق ما اشرنا اليه
 فصار تقديم مباحث ايساغوجي واجبا عليه فقال بعد ذكر النمطية
 (ايساغوجي) اي هذا باب ايساغوجي وهو افظ يوناني مركب من ثلث كلمات
 الاول ايس معنى انت والثاني افومعناه اتا والثالث اجي معنى ممه اي في هذا
 المكان ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكلبيات الخمس اعني النوع والجنس
 والفصل والخاصة والعرض العام واختلف في سبب تسميتها به فقبل ان
 حكيم من الحكماء المتقدمين اودع تلك الكلبيات عند شخص مسمى يايساغوجي
 وكان يطالعها وليس له قوة استخراج ما فيها ثم جاء الحكيم وقرأها
 عنده وكان ذلك الحكيم يخاطب له يا ايساغوجي الحال كذا وكذا فصار افظ
 ايساغوجي علما لها فعلى هذا يكون تسمية للشيء باسم قاربه وقبل انه كان علما
 للحكيم الذي استخرجها ودونها ثم جعل علما لها فعلى هذا يكون تسمية
 للمستخرج باسم المستخرج وقبل انه كان في الاصل اسم الزود له خمس ورقات
 ثم نقل الى هذه الكلبيات لما سببه بين المنقول والمنقول اليه فعلى هذا يكون
 تسمية للشيء باسم شبيهه وهذا الوجه مشهور في وجد تسميتها به وانما انحصرت
 الكلبيات في الخمس لان الكلي اذا نسبنا الى ما تحته من الجزئيات فلا يخلو
 اما ان يكون تمام ماهيتها او داخلا فيها او خارجا عنها فان كان الاول
 فهو النوع وان كان الثاني فهو لا يخلو من ان يكون مقولا في جواب ماهو
 او لا الاول الجنس والثاني الفصل وان كان الثالث فلا يخلو من ان يكون مقولا
 في جواب اي شيء هو في عرضه الخاص او لا الاول الخاصة والثاني العرض
 العام ثم لما كان مقصودهم استحضار الكلبيات وتبويبها عن الاصطلاحات
 المنطقية واستحضار المجهولات والمجهول اما تصوري واما تصديقي
 والوصول الى الاول القول الشارح المرصوب من الكلبيات والى

الثاني الحجة المركبة من العضائين صكان فظهرهم اما في القول الشارح
 وما يتركب هو منه واما في الحجة وما يتركب هي منه وهو لا يتوقف لاعلى
 الالفاظ ولا على الدلالة لكن لما كانت معرفة الكلبيات الجنس تتوقف
 على معرفة الدلالات الثلاث واقسام الالفاظ بدأ بيانهما فقال (الالفاظ
 الدال بالوضع) الدلالة هي كون الشيء بخاصة يلزم من العلم به العلم بشئ
 آخر ويسمى الشيء الاول دالا والثاني مدلولاً والدال ان كان لفظاً فالدلالة
 لفظية والا فغير لفظية وكل منهما اما وضعية او عقلية وطبيعة لان دلالة
 الالفاظ على المعنى اما بواسطة وضع الالفاظ بازاء المعنى او بواسطة العقل
 او بواسطة اقتضاء الطبع فان كانت الاولى فالدلالة لفظية وضعية
 كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق وان كانت الثانية فالدلالة
 لفظية عقلية كدلالة الالفاظ المشموعة من وراء الجدار على وجود الالفاظ وان
 كانت الثالثة فالدلالة لفظية طبيعية كدلالة اخ بفتح الهمزة والحاء المعجمة
 على الوجع مطلقاً وكدلالة اخ بفتح الهمزة وضمها والحاء المهملة على وجع
 الصدر وهو السعال وكذلك الدلالة الغير اللفظية اما ان تكون بواسطة
 الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى فالدلالة غير
 لفظية وضعية كدلالة الدوال الاربع على ما وضعت هي له وان كانت
 الثانية فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة الاثر على المؤثر وان كانت الثالثة
 فالدلالة غير لفظية طبيعية كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤيته المعشوق على
 العشق والمقصود الاصلى بالنظر الى النطاق الدلالة اللفظية الوضعية لان
 غيرها غير منضبطة باختلافه باختلاف الطبايع والعقول بخلاف اللفظية
 الوضعية فانها منضبطة اذا عرفت هذا فنقول ان الالفاظ الدال بالوضع
 (يدل) ذلك الالفاظ يتوسط الوضع (على تمام ما وضع له بالمطابقة) لموافقته
 لاه (وعلى جزئه) اي جزء ما وضع له (بالتضمن) لدلالته على ما في ضمن
 الموضوع له (ان كان له) اي لما وضع له (جزء) اما اذا لم يكن له جزء كما في
 البسائط مثل الواجب تعالى والنقطة فلا يتصور التضمن (وعلى ما يلزمه)
 اي ما يلزم الموضوع له (في الذهن بالالتزام) واللوازم ثلثة لازم ذهني
 وخارجي كقابل المراد من الكناية للانسان ولازم خارجي فقط كالسواد

للغراب والزنجى لازم ذهنا فقط كالبحر العمى والمعتبر في دلالة الالتزام
اللزوم الذهني وهو كون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن بمعنى كما تحقق
اللزوم في الذهن تحقق اللازم فيه ولذا قيده بقوله في الذهن ولا يجوز
ان يشترط فيها اللزوم الخارجي وهو كون الشيء مقتضيا للآخر في الخارج بمعنى
كلمات اللزوم في الخارج ثبت اللازم فيه اذ لو كان هذا شرطا لم يتحقق دلالة
الالتزام بدونه لامتناع تحقق الشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا
اللزوم لان العدم كالحصى يدل على الملكة كالبحر التزاما لان العصى عدم
البصر عما من شاته ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الخارج وفي قوله
ان كان له جزء اشارة الى ان المطابقة لا تستلزم التضمن وكذلك الالتزام
الالتزام خلافا للفخر الرازي واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة
ضرورة فدلالة المطابقة افظية لانها لمحض اللفظ والاخران عقليتان
لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه ولازمة وقيل وضعيتان
وعليه اكثر المنطقيين وانما انحصرت الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاث لان
اللفظ الدال بحسب الوضع على المعنى لا يتجاوز من ان يدل على تمام ما وضع له
او على جزء ما وضع له او على ما يلزمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة
دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث
فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة (كالانسان فانه يدل على الحيوان
الناطق بالمطابقة) واما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام
ما وضع له وذلك من قولهم طابق العمل بان عمل اذا توفقتا (و) مثال الدلالة
بالتضمن كالانسان فانه يدل (على احدهما) اي على الحيوان فقط او على
الناطق فقط (بالتضمن) لكن لا مطلقا بل عند ارادة المعنى المطابق
اعني المجموع من الحيوان والناطق لانه ربما يكون اللفظ دالا على جزء معناه
المطابق فقط ولا تكون دلالة عليه تضمنا بل مطابقة كافي دلالة لفظ
الانسان على الحيوان او على الناطق عند ارادة احدهما منه لا عند ارادة
المجموع واما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على ما في ضمن الموضوع له
(و) مثال الدلالة بالالتزام كالانسان فانه يدل (على قابل العلم وصنعة الكتابة
بالالتزام) وهذا ايضا عند ارادة المعنى الموضوع له لادلالته على الامر الخارجي

اللازم مطلقا ولا يحتمل هذه الدلالة بالانضمام لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه واللازم دلالته اللفظ على معنى غير متناهية ولا على بعض غير مضبوطة لعدم التوهم بل يدل على الامر الخارج اللازم له ذهنا ثم لما فرغ المصنف من بيان الدلالات الثلاث شرع في بيان تقسيم اللفظ فقال (ان اللفظ الموضوع لعنى) اما مرادوه الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه (وهو اعم من ان يكون له جزء كقوله علماء او كان له جزء لالمعناه كلفظة النقطة او كان له جزء والمعناه ايضا جزء ولا يدل جزء ذلك اللفظ على جزء معناه (كالا انسان) فانه لفظ لا يراد بجزءه دلالة على جزء معناه فان الالف منه مثلا لا يدل على الحيوان والتون منه لا يدل على الناطق او كان له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المراد كمداقه علماء اذ ليس شئ من اليهودية والارمنية جزء الشخص المعلم لان المراد ذاته المشخصة او كان له جزء دال على جزء المعنى المراد ولا تكون دلالاته مراد حال كون ذلك المعنى مرادبا كحيوان الناطق علماء اذ ليس شئ من معنى الحيوان والناطق الجزئين للانسان بجزء للشخص المعلم مرادبا في حال العلية وانما المراد دلالة مجموع الحيوان والناطق على الذات المشخصة فالفرد خمسة اقسام (واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك) اى الذى يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه بان تكون القيود الخمسة متحققة فيه (كراعى الحمار) فان الراعى يراد به الدلالة على ذات صدره منه الراعى والحمار يراد بها الدلالة على جسم معين بالعين النوعى (فان قلنا لم يقدم المصنف تعريف المفرد على تعريف المؤلف مع ان الاول عكسه لان القيود المذكورة في تعريف المؤلف وجودية وفي تعريف المفرد عدمية والاعدام انما تعرف عليكاتها) قلت ان مقصود المصنف هنا التقسيم بقرينة تصدير اللفظ والتعريف يستفاد منه ضمنا والتقسيم باعتبار الذات لا باعتبار التوهم وذات المفرد سابق على ذات المركب (واما علم ان المفرد والمركب واقسامهما الالمانية اقسام للتوهم اولا وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض تسمية للدال باسم للدلول الا ان المصنف اخبر التقسيم المجازى تقريرا لفهم المتدبرين (ولما فرغ مما يتوقف عليه الاصطلاحات شرع في مناقشة الاصطلاحات فقال (و) اللفظ (المفرد) بالنظر الى معناه (اما كلفى وهو الذى لا على غيره تصور مفهومه) اى لا يتم مفهومه لامر حيث هو

هو بل من حيث انه متصور على ما يفيد قيد النفس (عن وقوع الشراكة)
 بين كثيرين والمراد بعدم منع الاشتراك امكان فرض صدقه على كثيرين
 لا اشتراك في الواقع ولا فرضه بائيل حتى تدل الكلليات الفرضية كشرية
 ابارى والاشياء واللاءكن في تعريف الكللى ونخرج عن تعريف الجزئى
 والا لا نقض اجما ومعنا وانما قيد انه مفهوم يا تصور لان من الكلليات ما يمنع
 الاشتراك بين كثيرين بالنظر الى الدليل الخارجى كواجب الوجود تعالى
 فان الدليل الخارجى قطع عن وقوع الشراكة عنده واما بالنظر الى محرد تصوره
 فلا يمنع عن صدقه على كثيرين والالم يتخيم في الذات وحدانية الى دليل خارجى
 والاحتجاج فيه الى دليل مقرر فظهر ان العقل لم يمنع صدق مفهومه على كثيرين
 عند قطع النظر عن الدليل الخارجى واما تفبيده باعس فلا يتوهم دخول
 مفهوم الواجب في حد الجزئى واما ذكر المفهوم فبنى على ان مورد القسمة لا يقط
 فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم مثال الكللى (كانه ان) فان مفهومه اذا
 تصور لم يمنع عن صدقه على كثيرين من افراد (واما جزئى وهو الذى يمنع نفس
 تصور مفهومه عن ذلك) اى عن وقوع الشراكة بين كثيرين (كزيد) وعمر
 فان مفهومه الذات مع الشخص وهو من حيث انه متصور يمنع عن وقوع
 الشراكة بين كثيرين بان يحصل من تعقل كل واحد منها اثر محدد مثلا
 اذا رأينا زيدا ولا حنا مع شخصاته يحصل منه فى ذهنا الصورة
 الانسانية المنصفة بالواحد واذا رأينا عقيبه عمرا ولا حطنا ايضا مع
 شخصاته يحصل منه صورة اخرى غير الصورة الاولى وقس على هذا وانما
 قسم المفرد الى الكللى والجزئى دون المؤلف لان كون المؤلف كليا وجزئيا انما
 يكون باحد اركان اجزائه كليا او جزئيا ونقول قسمة المفرد اليهما لا ينافى قسمة
 المؤلف اليهما وقدم الكللى على الجزئى لان الكللى جزء للجزئى غالبا كالانسان
 فانه جزء لزيد الجزئى لان الانسان هو الحيوان الناقص وزيد هو الحيوان الناقص
 مع الشخص والجزئى كل لكون الكللى جزءا منه على تقدير كونه مركبا ولان
 الكللى مادة الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئى (اعلم ان الجزئى يطلق
 بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئيا حقيقيا لان جزئيته بالنظر الى
 حقيقة المانعة من الشراكة و بازائه الكللى الحقيقى وعلى كل اخص تحت اعم

كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة
الى شئ آخر وبارائه الكلى الاضافى (ونفذ غ من تقسيم اللفظ المفرد الى
الكلى والجزئى ابتداء باتحلى فقال (و) اللفظ المفرد (الكلى اما ذاتى وهو
الذى يدخل فى حقيقة جزئيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فان
الحيوان كلى ذاتى داخل فى حقيقة الانسان لكونه مركبا من الحيوان والناطق
وكذا بالنسبة الى الفرس والبقر والغل وغيرها من الافراد النوعية المدرجة
تحت الحيوان (اعلم ان الكلى الدت يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما
ما يكون داخلا فى حقيقة جزئيه وثانيهما ما لا يكون خارجا عنها والمراد
من الدخول ههنا هو المعنى الثانى اذ دخل نفس الماهية فى الكلى
حل على المعنى الاول لم يصح بعد ذلك تقسيم الكلى لذاتى الى الجنس والنوع
والفصل فان النوع على المعنى الاول ليس بذاتى لانه تمام حقيقة الجزئيات
فلم يدخل الشئ فى نفسه وهو محال واما على المعنى الثانى ويكون نفس
الحقيقة دالة فيه لانه كما يصدق على جزئى الحقيقة الاعم والمساوى اعنى
الجنس والفصل انهما غير خارجين عنها كذلك يصدق على نفس
الحقيقة انهما غير خارجة عنها والابلزم كون الشئ نير نفسها وهو محال
(فان قلت حقيقة النوع عين ذات فكيف يكون ذاتيا اى منسوبا الى الذات
والنسبة تقتضى المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه واشئ لا يغير نفسه
(قلت اطلاق الذاتى عليه اصطلاحى لان الذاتى الاصطلاحي هو الذى
ليس بعرضى ومن ههنا ابلزم كون اشئ منسوبا الى نفسه (واما عرضى
وهو الذى يخافه) اى لا يدخل فى حقيقة جزئياته بان يكون خارجا عنها
(كالضاحك بالنسبة الى الانسان) فانه لم يدخل فى حقيقة جزئيات الانسان
التي هي زيد وعمر ووبكر (فان قلت ان الحكم على الناطق بانه داخل فى
حقيقة الانسان وعلى الضاحك بانه خارج عنها تحكم لكونهما منساويين
فى اختصاصهما بالانسان (قلت ههنا قاعدة وهي ان نوعا ما اذ كان له
خواص مرتبة كناطق والمتعجب والضاحك فاقدها يعنى ذاتيا لان الذاتى
اقدمها فالناطق اقدم الخواص لان اختصاص الناطق بالانسان اقوى من
اختصاص الضاحك لان اختصاص الضحك تابع ومنفرد على اختصاص

الناطق به بناء على ان الانسان مالم يتصف بالادراك مطاقا وهو انطلق
لم يتصف بالافعال عند ادراك الامور الغريبة وهو الصحيح (والذاتي)
قد سبق بيان ماهو المراد به وهو انحصار في ثلاثة اقسام جنس ونوع وفصل
لا به اما مقول في جواب ماهو بحسب الشريعة فقط وهو الجنس او في جواب
ماهو بحسب الشريعة والخصوصية معا وهو النوع او مقول في جواب اي
شيء هو في ذاته وهو الفصل وهذا قال (اما مقول في جواب ماهو) اي في
جواب السؤال ماهو (بحسب الشريعة) اي الخصوصية ايضا
اي انه يكون مقولا في جواب السؤال بما هو حال الشريعة لم يكن مقولا
في حواه حال الخصوصية (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) اي
النسبة الى الافراد النافذة الحقيقة فانه اذا سئل بهما عنهما كان الحيوان
جوابا عنهما لان السؤال عما هما عن الشئين طلب لتام الماهية المشتركة
بينهما وتام الماهية المشتركة لهما هو الحيوان فقط فيكون الجواب هو
الحيوان فقط فاذا افرد كل واحد منهما في السؤال لم يصح الحيوان ان يقع
جوابا عن كل واحد منهما لان السؤال بما هو عن شئ واحد طلب لتام
الماهية

رن الجواب في اسوب

وعرف افرس وحده هو الحيوان انما هو لكونهما تمام ماهية كل واحد منهما
(وهو) اي ذلك المقول (الجنس) قدمه على النوع لانه جزء النوع والجزء
مقدم على الكل (ويرسم) الجنس (بانه كاي مقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق في جواب ماهو) قوله كاي جنس للجنس شامل لسائر الكليات وقوله
مقول انما ذكر لي معلق به قوله على كثيرين وقوله كثيرين انما ذكر لي وصف
بقوله مختلفين بالحقائق وقوله مختلفين بالحقائق خرج النوع وخاصته والفصل
بالترتيب وبقوله في جواب ماهو خرج الفصل البعيد والعرض العام وخاصة
الجنس (اعلم ان الجنس اما عال وهو الذي تحته جنس وليس فوقه جنس
كالجواهر على القول بجنسيته واما متوسط وهو الذي فوقه وتحته جنس كالجسم
النامي واما سافل وهو الذي فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان لان الذي
تحته انواع لا اجناس واما مفرد وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحته جنس

قالوا اوله جديده ثانيا (واما مقول في جواب ماهو بحسب الحركة والخصوصية
 معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو) وغيرهما من الافراد الشخصية فانه
 اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما كل الجواب الانسان لان اسائل طلب الماهية
 المشتركة بينهما والماهية المشتركة بينهما الانسان فيكون جوابا عنه واذا
 افرد الافراد بان سئل عن زيد فقط او عمرو فقط كان الجواب ايضا الانسان
 لان السؤال عن الافراد على سبيل الافراد يطلب الماهية المخصصة لكل واحد
 والماهية المخصصة لكل واحد هو الانسان فقط فعلم منه ان النوع يكون مقولا
 في جواب ماهو بحسب الحركة والخصوصية معا وان افراد النوع
 منحصرة في الجزئات الحقيقية (وهو) اذ ذلك المقول (انه عورس مائة
 كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دور الحقيقة في جواب ماهو) فذكر
 الكلى والمقول على كثيرين كما مر وقوله مختلفين بالعدد دور الحقيقة
 احتراز عن الجنس وخاصته والعرض العام والفصل البعيد وقوله في جواب
 ماهو احتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع فانهما مقولان في جواب
 اى شى هو في ذاته او في عرضه (اعلم ان النوع قسمان اضافى وهو مدرج تحت
 جنس وحقيقى وهو ما ليس تحته جنس كانه انسان ونهما عموم وخصوص
 من وجه فيجتمعا ان في نحو الانسان فانه نوع اضافى لا دراجه تحت جنس وهو
 الحيوان وحقيقى اذ ليس تحته جنس ويغرد الاضافى بنحو الجسم النامى
 فانه فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحت جنس وهو الحيوان ويغرد
 الحقيقى بالماهية البسيطة كاعقل المطلق عند الحكماء على القول بنى
 جنسية الجوهر (ولما فرغ من القسم الاول والثاني للذاتى شرع في القسم
 الثالث به فقال) وما غيره مقول في جواب ماهو بل مقول في جواب اى شى هو
 في ذاته) اى حقيقته وهه: قاعدة لا بد من معرفتهم وهى ان السؤال باى شى
 هو على ثلثة اقسام احدها ان لا يراد على اى شى هو قيد وثانيها ان يراد عليه
 قيد وهو في ذاته وثالثها ان يراد عليه قيد وهو في عرضه فان كان الاول
 كان السؤال عن المميز المطلق فيكون الجواب بما يميزه في الجملة سواء كان
 فصلا قريبا او بعيدا او خاصة كما اذا سئل عن انسان باى شى هو يصح
 ان يقال في جوابه انه ناطق او حساس او ضاحك فان كلا منها يميزه عن غيره

في الجملة وان كان الثاني كان السؤال عن المميز الذاتي فيكون الجواب بالفصل
القريب وحده لان المميز الذاتي هو الفصل القريب لا غير كما اذا سئل عنه باي
شيء هو في ذاته يصح في الجواب ان يقال انه ناطق ولا يصح ان يقال انه ضاحك
او حساس وان كان الثالث كان السؤال عن المميز العرضي فيكون الجواب
بالخاصة وحدها كما اذا سئل عنه باي شيء هو في عرضه فالجواب عنه الضاحك
فاذا عرفت هذا فنقول الذاتي الذي لا يكون مقولا في جواب ما هو بل يكون
مقولا في جواب اي شيء هو في ذاته نوع خفاء فسر به بقوله (وهو الذي يميز الشيء
عما يشار به في الجنس) واتما قبيده بقوله في الجنس بناء على ان كل ماهية لها
فصل فلها جنس البنية كما هو مذهب المتقدمين واما المتأخرون فاختروا ان
الفصل اعم من ان يميز عن المشاركات الجنسية كفصل الانسان والحيوان
فانه يميز اي شيء عما يشار به في الجنس او المشاركات الوجودية كاجزاء الماهية
المركبة من امرين متساويين او امور متساوية فانها تميز الشيء عما يشار
به في الوجود كما اذا فرضنا ان ماهية (ب) مركبة من (ج) و(د) متساويان
في الصدق كان كل واحد منهما يميز ماهية (ب) عما يشار به في الوجود وهذا
الحلاف مبني على امتناع تركيب الماهية من امرين متساويين او امور متساوية
عند المتقدمين وجوازه عند المتأخرين وكان المصنف اختار مذهب المتقدمين
ولم يذكر لفظ الجنس في رسمه اكتفا بما ذكر في تفسيره او اشار في الموضعين
الى المذهبين فعلى هذا لا يرد ما قيل او قال او في الوجود بعد قوله في الجنس لكان
اشمل وذلك اعني ما يميز الشيء عما يشار به في الجنس (كالناطق بالنسبة
الى الانسان) فان الناطق يميز الانسان عما يشار به في الحيوان كالغرس والبقل
والبقرو غيرهما فاذا سئل باي شيء هو في ذاته كان الجواب الناطق (وهو الفصل)
وهو اما قريب ان يميز الشيء عما يشار به في الجنس القريب واما بعيد ان يميز
في الجملة عما يشار به في الجنس البعيد (ويرسم) اي الفصل (بانه كلي
يقال على اي شيء في جواب اي شيء هو في ذاته) فقوله كلي جنس
يشمل الكليات وقوله يقال على الشيء في جواب اي شيء هو يخرج
الجنس والنوع والعرض العام لان الاولين يقالان في جواب ما هو
لا في جواب اي شيء هو والثالث لا يقال في الجواب اصلا وقوله في ذاته اي

في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة بالشيء لكن لا في ذاته بل في عرضه
 بما قال الشيء ولم يقل على كثيرين كما قال في سائر تعريفات الكلمات
 ليشمل فصل النوع الذي ينحصر في شخص واحد بحسب الخارج كالشمس
 (واما العرضي) فقسمان خاصة وعرض عام لانه ان احتص بحقيقته واحدة
 فخاصة وان اشتمل على الحقايق فعرض عام فبهذا الاعتبار صارت الكلمات
 خسا وان اندرج فيه تقسم آخر على ما قال المصنف (فاما ان يمتنع انفكاكه
 عن الماهية) سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي بان يمتنع انفكاكه
 عنها في الذهن والخارج معا كما فرديه للثلاثة ويسمى هذا لازم الماهية
 او عن الماهية الموجودة بان يمتنع انفكاكه عنها باعتبار وجودها في الخارج
 دون الذهن كالسواد للخبثي فان السواد ليس بلازم للماهية الخبثي من حيث
 هي هي والالكان كل انسان اسود بل لازم لوجوده ويسمى هذا لازم
 الوجود (وهو العرض اللازم) كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان
 (اولا يمتنع) انفكاكه عنها بل تكن مفارقتها عنها (وهو العرض المفارق)
 وهو على قسمين الاول ما يكون مفارقتها بالفعل اما سيرا كمفارقة القيام
 عن القيام او سيرا كمفارقة العشق عن العاشق والثاني ما يكون
 مفارقتها بامكان لا بالفعل كمفارقة حركة الافلاك فانها لا تنفك عن الافلاك
 بالفعل مع انها يمكن الانفكاك عنه (وكل احد منهما) اي من العرض
 اللازم والعرض المفارق (اما ان يختص بحقيقة واحدة وهي الخاصة) وهي
 ثلاثة اقسام احدها ما توجد في جميع افراد ذي الخاصة مع امتناع انفكاكها
 عنه وتسمى هذه خاصة شاملة لازمة (كالضاحك بالقوة) بالنسبة الى جميع
 افراد الانسان فان الضاحك بالقوة يوجد في جميع افراد الانسان مع امتناع
 انفكاكه عنه وثانيها ما توجد في جميع افراد ذي الخاصة لكن يجوز انفكاكه
 عن كل واحد من افراد ذي الخاصة وتسمى هذه خاصة غير لازمة
 كالضاحك بالفعل (بالنسبة الى الانسان) فانه يوجد فيه في وقت دون وقت
 وثالثها ما لا توجد في جميع افراد ذي الخاصة بل توجد في بعضها وتسمى
 هذه خاصة غير شاملة كالكتاب بالفعل بالنسبة الى افراد الانسان فانه
 يوجد في بعض افراد الانسان دون بعضها (وترسم) اي الخاصة بانها كلية

تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط) يخرج به الجنس والعرض العام (قولا
 عرضيا) يخرج به النوع والفصل (واما ان يعبر) كل واحد من الازم والمفارق
 (حقائق فوق) حقيقة (واحدة وهو العرض العام) فاللازم منه (كالمتنفس
 بالقوة) فانه عرض لازم غير متفك عن ماهية الحيوانات غير مختصة بحقيقة
 واحدة (و) المفارق منه كالتنفس (بالفعل) فانه عرض مفارق متفك عن
 ماهية الحيوانات غير مختصة بحقيقة واحدة وقوله (للا انسان وغيره من
 الحيوانات) يتعلق بالثالين ويبان لعمومهما (ورسم) اي العرض العام
 (بانه كلى يقال على ما تحت حقائق مختلفة) خرج به غير الجنس والفصل
 البعيد وخرجا بقوله (قولا عرضيا) وانما كانت تعريفات هذه الكليات رسوما
 لان المقولية عارضة فيها والتعريف بالعارض لا يكون الا رسما * ولما فرغ من
 مبادئ التصورات وهي الكليات الخمس شرع في مقاصدها فقال (القول
 الشارح) اي مما يجب استحصاره القول الشارح ويرادفه المرف يسمى بالقول
 لكونه مركبا ويسمى شارحا لمرحلة المساهية اما بان يكون تصويره سببا
 لاكتساب تصور المساهية بكنهها وهو الحد او بان يكون تصويره سببا
 لاكتساب تصورها بوجه يميزها عما عداها وهو الرسم وبهذا علم ان القول
 الشارح اما حد او رسم فعرف الحد بقوله (الحد قول دال على ماهية الشيء) اي
 حقيقة الداتية قبل لم يجز تعريف المرف اثلا يتسلسل واجيب بان التسلسل غير
 لازم لان معرف المرف من حيث هو غير محتاج الى معرف آخر اما لبداهة اجزائه
 اولكونه معلوما بالكسب وبان التسلسل ههنا في الامور الاعتبارية والتسلسل
 فيها ليس بمحال لانه ينقطع بانقطاع اعتبار المعتبر والمعرف فمحصرف في الاقسام
 الاربعة لانه اما مجرد الذاتيات او لافان كان بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بمجموعها
 وهو الحد التام او بعضها وهو الحد الناقص وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما
 ان يكون بالجنس القريب والخاصة اللازمة وهو الرسم التام او غير ذلك وهو
 الرسم الناقص فالحد التام (وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين)
 فالجنس القريب للشيء هو الذي لا يكون بينهما جنس آخر كالحيوان بالنسبة
 الى الانسان والفصل القريب للشيء هو الذي لا يكون بينهما فصل آخر كالتعلق
 بالنسبة الى الانسان فالرسم التام (كالحيوان التام) كالتعلق بالنسبة

الى الانسان) فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق (وهو الحد
 التام) اما تسميته حدا فلان الحد في اللغة المنع وهو لاشتغاله على جميع
 الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه واما تسميته تاما فليكون
 الذاتيات مذكورة بتمامها فيه ويعتبر في الحد التام تقديم الجنس على الفصل
 لانه مفسر للجنس ومفسر الشيء متأخر عنه (والحد الناقص وهو الذي
 يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله القريب) فالجنس البعيد للشيء هو
 الذي يكون بينهما اجناس آخر (كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان)
 اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم
 التام وهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب وخواصه اللازمة كالحيوان
 الضاحك في تعريف الانسان) اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان
 هذا التعريف تعريفا بالخاصة اللازمة الخارجة التي هي من آثار الشيء كان
 تعريفا بالاثار واما كونه تاما فليكونه مشابها بالحد التام من جهة انه وضع
 في كل واحد منهما الجنس القريب المقيى بامر مخصوص وانما قيد الخواص
 باللازمة لامتناع التعريف بالخاصة المفارقة لكونها اخص من ذي الخاصية
 والتعريف بالاخص غير جائز (والرسم الناقص وهو الذي يتركب من
 عرضيات تختص بجلتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش
 على قدميه) يخرج الماشي على اقدم الاربعة كالفرس والبقر (عريض
 الاظفار) يخرج ما ليس بعريض الاظفار كالطيور (بادي البشرة) يخرج ما
 هو مستور بالبشرة (مستقيم القامة) يخرج ما هو منحني القامة كالابل والبقر
 فلما قال (ضحاك بالطبع) اختم الجميع بالانسان وخرج غيره لان جملة هذه
 الامور العرضية مختصة بالانسان لا غير بخلاف كل واحد منهما لوجود البعض
 منها في غيره ايضا فان الماشي على القدمين يوجد ايضا في الطيور وعريض
 الاظفار يوجد في الفرس وبادي البشرة يوجد في الحية والسمك ومستقيم
 القامة يوجد في الاشجار واما الضحاك بالطبع ففي وجوده في غير الانسان خلاف
 لكن الاولى ان لا يوجد اما كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض
 اجزاء الرسم التام حتى تحقق المشابهة بالحد التام كتحققها بين الرسم التام
 والحد التام ولما فرغ من التصورات ومبادئها ومقاصدها شرع في التصديقات

فقدم مبادئها وهي ما بحث القضايا واحكامها فقال (القضايا) اي مما يجب استحضارها القضايا هي جمع قضية ويعبر عنها بالخبر (القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه) والقول هو المركب مفعولا او مفعولا فهو جنس كذلك وباقى القيود فصل تخرج المركبات الانشائية سواء كانت طلبية كالامر والنهي والنداء او غير طلبية كاقسم وافعال المدح والذم وصيغ العقود كعت واشتريت فانها ليست بقضية بل هي من قبيل التصورات الساذجة عند ارباب هذا الفن وكذا يخرج المركبات التقييدية مثل الحيوان الناطق والاضافية مثل غلاز يد وغيرهما من نحو خمسة عشر لان صدق القول مطابقة حكمه للواقع وان لم يكن مطابقا للاعتقاد على مذهب الجمهور او الاعتقاد المخبر وان كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام اولهما جميعا على مذهب الجاحظ وكذبه عدم مطابقة للواقع او الاعتقاد اولهما معا ولا حكم في الانشائيات والتقيديات والاضافيات لان الحكم اذا للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة وهما الثبوت والوقوع كافي الموجبة والانتفاء والا وقوع كما في السالبة ولا اداء في الانشائيات والتقيديات والاضافيات (ولما فرغ من تعريف القضية شرع في تقسيمها فقال (وهي) اي القضية تنقسم اولا باعتبار الطرفين الى قسمين (اما حلية) وهي التي تكون طرفاها اعني المحكوم عليه وبه مفرد دين بالفعل او بالقوة موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب او) سالبة كقولنا زيد (ليس بكاتب) وتسميتها حلية باعتبار طرفها الاخير الا ان الموجبة هي الحلية في الحقيقة لتحقق معنى الحمل فيها واما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيرا ما تسمى الاعداد باسم الملكات اتساما (واما شرطية) وهي التي لا يكون طرفاها مفردين وهي اما (متصلة) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى فان كان الاول فالقضية شرطية متصلة موجبة (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فانه حكم فيها بصدق قضية النهار موجود على تقدير صدق قضية الشمس طالعة وان كان الثاني فالقضية شرطية متصلة سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بسلب صدق قضية الليل موجود على تقدير صدق قضية الشمس طالعة (واما

شرطية منفصلة) وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان كان الحكم بالتنافي بينهما ايجابا فتنفصله موجبة (كقولنا العدد اما زوج واما فرد) فانه حكم فيها بان كون العدد زوجا يتنافى كونه فردا وان كان سلبا فتنفصله سالبة كقولنا ليس امان يكون هذا اسود او كائنا فانه حكم فيها بسلب المناقاة بين كونه اسود وكونه كائنا وتسمية المنفصلة بالشرطية ظاهرة لاشتغالها على اداة الشرط واما تسمية المنفصلة بها فللمشابهة لها المتصلة من حيث انها مركبتان من القضيتين فيكون معنى الشرطية في المتصلة حقيقة وفي المنفصلة مجازا (والجزء الاول) اي المحكوم عليه (من) القضية (الجمالية يسمى موضوعا) لانه انما وضع لان يحكم عليه بشئ وهو المحكوم به (و) الجزء (الثاني) اي المحكوم به يسمى (محمولا) لانه انما وضع لان يحصل به على شئ وهو الموضوع وللعملية جزء آخر وهو النسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية ولم يذكرها المص لانه يريد ان يبين اسم ما سبق ذكره في تقسيم القضية الى الجمالية والشرطية والمذكور فيما سبق ليس الا الطرفين (والجزء الاول من) القضية (الشرطية) سواء كانت متصلة او منفصلة (يسمى مقدما) لتقدمه في الذكر طبعا وان تأخر وضعه كما في قولنا انهار موجود كلما كانت الشمس طالعة (و) الجزء (الثاني) منها يسمى (تالبا) لكونه تابعا وهو من التلويح في التبع (والقضية) تنقسم ثانيا الى قسمين (اما موجبة) ان كان الحكم فيها بالايقاع (كقولنا زيد كاتب واما سالبة) ان كان الحكم فيها بالانتزاع (كقولنا زيد ليس بكاتب) ثم ان الموجبة اما محصلة او معدولة لان القضية الموجبة لا يتخلو اما ان يكون فيها حرف السلب وهي محصلة وتسمى وجودية ايضا مثل زيد كاتب او تكون فيها حرف السلب التي تكون جزءا من القضية وهي المعدولة وانما سميت معدولة لان حرف السلب عدل به عن اصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه حكم ما بعده فان كان حرف السلب جزءا من الموضوع تسمى معدولة الموضوع مثل قولنا اللاحى جواد وان كان جزءا من المحمول تسمى معدولة المحمول مثل قولنا الحى لاجساد وان كان جزءا منهما معا تسمى معدولة الطرفين مثل قولنا اللاحى لاعالم والسالبة ما يصكون فيها حرف السلب ولا تكون جزءا منهما اسلا مثل

زيد ليس بكاتب ومن ادعم عند الاطلاق بالمحصلة مالا عدول فيها اصلا
 وهي محصلة الطرفين وبالمسولة ما فيها عدول سواء كان بطرفيهما
 او باحدهما اعلم ان الموجبة محصلة كانت او معدولة تقتضي وجود الموضوع
 بخلاف السالبة (كل واحدة منهما) اي من الموجبة والسالبة (اما مخصوصة
 وهي التي كان الموضوع فيها شخصا معينا وهي اما موجبة او سالبة) كما ذكرنا
 في مثالهما من نعو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما تسميتها بمخصوصة
 فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية ايضا لكون موضوعها
 شخصا معينا (و) ان لم يكن الموضوع فيها شخصا معينا فان بين
 فيها كمية الافراد فالقضية تسمى بمسورة ومسورة وهي
 (اما كلية مسورة) وهي التي يكون الحكم فيها على
 كل الافراد وهو اما بالايجاب او بالسلب فان كان بالايجاب فهي موجبة كلية
 مسورة (كقولنا كل انسان كاتب) وسورها نحو كل والالف واللام الاسفراقية
 او العهدية (و) ان كان بالسلب فهي سالبة كلية مسورة كقولنا (لا شيء
 من الانسان بكاتب) وسورها لا شيء ولا واحد (واما جزئية مسورة) وهي التي
 يكون الحكم فيها على بعض الافراد وهو ايضا لا يكون الا بالايجاب او بالسلب
 فان كان بالايجاب فهي موجبة جزئية مسورة (كقولنا بعض الانسان كاتب)
 وسورها بعض وواحد (و) ان كان بالسلب فهي سالبة جزئية مسورة كقولنا
 (بعض الانسان ليس بكاتب) وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس
 والسورما نخوذ من سور البلد فانه كما يحصر البلد ويحيط به كذلك هذه الاسوار
 تحصر افراد الموضوع وتحيط بها هذا في الجمليات واما في الشرطيات
 فنخصوصها وحصورها واهما لها تميزان الازمان والاضاع وباحصارها
 وباهمالها لان الازمنة والاضاع في الشرطيات بمنزلة الافراد في الجمليات
 فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة كذلك في الشرطيات
 ان كان الحكم بالاتصال والانفصال فيم اعلى الوضع المعين فهي مخصوصة
 كقولنا ان جئتني اليوم اكرمتك والا فان بينكم الحكم بانه على جميع الاوضاع
 فهو على بعضها فهي مسورة والافهملة فسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما
 ومهما ومتى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فانه ارموجود وفي المتصلة دائما
 كقولنا دائما ان يكون العدد زوجا او فرعا وسور السالبة الكلية فيهما ليس

البتة - كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وليس البتة اما
 ان يكون العدد زوجا او فردا وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون كقولنا
 قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجود او قد يكون اما ان يكون
 العدد زوجا او فردا وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون كقولنا قد لا يكون
 اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون العدد زوجا
 او فردا او باذخا لـ حرف السلب على سور الايجاب الكلي نحو ليس كلاً وليس ههنا
 وليس متى في المتصلة - وليس دائماً في المنفصلة - واما المهملة فباطلاق انطاو
 واذا وان في المنفصلة - نحو اذا كانت اولو كانت او ان كانت الشمس طالعة كان
 النهار موجود او باطلاق انطاو اما في المنفصلة - نحو اما ان يكون العدد زوجا
 او فردا (واما ان لا يكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك) اي لا مخصوصة
 ولا كلية ولا جزئية (و) القضية (تسمى مهملة) لاهمال بيان كمية الافراد
 التي حكم عليها بترك اداة السور عنها (كقولنا) في الموجبة (الانسان كاتب و)
 في السالبة (الانسان ليس بـ كاتب) وهاتان القصبتان انما تكونان مهملتين
 عند من لم يخلع لام الاستغراق في حكم اداة السور اولاً ثم ليس الاستغراق
 اهم ان المهملة في قوة الجزئية لانها تصلح لان تكون كلية وجزئية وعلى
 التقديرين الجزئية متحققة والشخصية في حكم الكلية واهذا اعتبرت
 في كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان فعلم بما سبق ان في القضايا
 مخصوصتين موجبة وسالبة ومحصورات اربع موجبة وسالبة كلية وجزئية
 ومهملتين موجبة وسالبة * فان قلت التقسيم غير حاصر لعدم ذكر الطبيعة
 وهي التي يحكم فيها على طبيعة الموضوع كقولنا الحيوان جنس والانسان
 نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ما صدق عليه الحيوان
 والانسان من افرادهما بل على نفس طبيعتهما * قلت الكلام في القضايا
 المعبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست بمعبرة في العلوم لعدم اتساجها
 في الاصطلاحات فخرجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار ولا نهار ترجع الى
 المهملة او الشخصية ولعائل ان يقول فعلى هذا ان المهملة لما كانت في حكم
 الجزئية كانت مستغنى عنها بالجزئية فتأمل * ولما فرغ من تقسيمات الجملة
 شرع في تقسيمات الشرطية فقال (والمتصلة اما لازومية) وهي التي حكم

ففيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك وهي ما يسميه يستلزم المقدم التالي كالعلاقة والتضائف اما العلية فبان يكون المقدم علة للتالي (كقوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار وبان يكون التالي علة للمقدم كقوله ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان المقدم في هذه الشرطية معلول للتالي وبان يكونا معلولي علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضي فان كل واحد من وجود النهار واطاعة العالم معلول لاطلوع الشمس واما التضائف فبان يكون المقدم والتالي بحيث يكون العقل احدهما بالقياس الى الآخر كقولنا ان كان زيدا بالعمرو فهو روائي فان العقل كل واحد من الابوة والبنوة بالقياس الى العقل الآخر (واما اتفاقية) وهي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة توجب ذلك بل بمجرد صدقهما (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجارتا ناطق) فانه لعلاقة بين ناطقيه الانسان وناطقيه الجارتا بجواز العقل كل واحد منهما بدون الآخر بل انما توافقا على الصدق فتكون تسمية المتصلة الاولى بالارومية لاشتغالها على علاقة اللزوم وتسمية الثانية بالاتفاقية لعدم اشتغالها على تلك العلاقة بل على مجرد الاتفاق * فان قيل الاتفاقية مثل اللزومية في كونها مشتملة على علاقة لان اجتماع التالي مع المقدم في الوجود امر ممكن فلا بد له من علة موجبة * قلنا نعم لكن العلاقة لما تحصل الشعور بها في الاتفاقية حكم بعدم العلاقة حتى لو لاحظ العقل المقدم والتالي فيها جواز الانفكاك بينهما بخلاف اللزومية فان العلاقة فيها مشعورية بها ولهذا اذا لاحظ العقل المقدم والتالي فيها حكم بامتناع الانفكاك بينهما هذا تقسيم الشرطية المتصلة (و) اما الشرطية (المتفصلة) فهي تنقسم الى ثلاثة اقسام حقيقية ومازمنة الجمع فقط ومازمنة الخلو فقط لان الحكم في القضية بالتساقي بين جزئيهما (اما) في الصدق والكذب معا فالقضية تسمى منفصلة (حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد) فلا يصدقان معا لامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد واحد ولا يكدبان معا لامتناع ارتفاعهما عنه معا وهذه موجبتها وسالبتها رفع التساقي في الصدق والكذب معا كقولنا ليس الجنة اما ان يكون هذا الانسان كاتباً وتركيا فانها يصدقان ويكدبان

معا (وهي) أي المنفصلة الحقيقية (أما مانعة الجمع) مانعة (الحوما) أي
 من كفة منهما وإنما سميت حقيقة لأن الثاني بين جزئيهما أشد من الثاني
 بين جزئي مانعة الجمع ومانعة الخلو لأنه يوجد الثاني بين جزئيهما في الصدق
 والكذب معا وهذا ليس بالحقيقة الانفصال (وأما) في الصدق فقط
 فالقضية تسمى (مانعة الجمع فقط) أي دون الخلو (كقولنا هذا الشيء إما
 حجير أو شجير) فأنهما لا يصدقان لأن بينهما مانعة وقد يكذبان بأن يكون
 إنسانا وهذه موجبتها وسالبتها برفع العناد في الصدق فقط نحو ليس البتة
 أما أن يكون هذا الشيء لا شجيرا ولا حجيرا فأنهما يصدقان ولا يكذبان
 والا لكان حجيرا وشجيرا معا وإنما سميت مانعة الجمع لاشتغالها على منع الجمع بين
 جزئيهما في الصدق (وأما) في الكذب فقط فالقضية تسمى (مانعة الخلو
 فقط) أي دون الجمع (كقولنا زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يفرق) فأنه
 حكم في هذه القضية بالتأني بين أن لا يكون في البحر وبين أن يفرق لا بين أن
 يكون في البحر وبين أن لا يفرق لجواز أن يكون في البحر وأن لا يفرق فالكون
 في البحر مع عدم الفرق يصدقان ولا يكذبان والالفرق في البر وهذه موجبتها
 وسالبتها برفع العناد في الكذب فقط نحو ليس البتة زيد إما أن لا يكون
 في البحر وإما أن يفرق فإن عدم الكون في البحر مع الفرق يكذبان ولا يصدقان
 ومرادهم بالبحر ما يمكن الفرق فيه عادة من ماء أو من سائر المائعات لا البحر
 نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بأن يكون في البئر أو الخوض
 ويفرق (وقد تكون المنفصلات) الثلاث أي كل واحد منها كما تكون ذات
 جزئين كما مر من الأمثلة تكون (ذات اجزاء ثلاثة) أو أكثر أشار بتصدير لفظة
 قد إلى تقليل هذا الحكم فالمنفصلة الحقيقية التي هي ذات اجزاء ثلاثة (كقولنا
 العدد إما زائد أو ناقص أو مساو) فإن هذه الاجزاء الثلاثة لا تجتمع على عدد
 واحد لا في الصدق ولا في الكذب والمراد بكون العدد زائدا أو ناقصا أو مساويا
 كون كسوره زائدا أو ناقصا أو مساويا فإنه لو اجتمعت كسوره التي تحتها فإن زادت
 عليه يسمى زائدا كعائني عشر فإن كسوره وهي النصف والثالث والرابع
 والسادس زائدة لأن مجموعها خمسة عشر وان نقصت عنه يسمى ناقصا
 كالثمانية فإن كسورها وهي النصف والرابع والثمن ناقصة عنها لأنها

سبعة وان ساوته يسمى مساويا كالسته فان كسورها وهي النصف والثالث
والسدس مساوية لها لانها سته ايضا واما مائة الجمع التي هي ذات اجزاء ثلاثة
فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حيوانا فان هذه الاجزاء مجتمع
كذ الجواز ان ان يكون شيئا آخر واما مائة الخلو التي هي ذات اجزاء ثلاثة فكقولنا
اما ان يكون هذا الشيء لاجبرا ولا شجرا ولا حيوانا والحق ان المنفصلات
لا تتركب من اكثر من جزئين لانها متحققة بانفصال واحد وهو لا يكون الا بين
شيئين فعند زيادة الاجزاء يلزم تعدد المنفصلة ولانها لو تركبت من اجزاء ثلاثة
كافي قولنا العدد اما زائد وناقص او مسا ولا يمكن تعيين جزئها فاذا فرضنا
ان احد جزئها قولنا العدد اما زائد فالجزء الآخر اما ان يكون احدا الباقين
على التعيين او بلاتعيين فان كان احدهما على التعيين ثمت المنفصلة بالمعين
وبقي الآخر زائدا حشو وان كان احدهما لا على التعيين كان تركبها من حلية
ومنفصلة * ولا فرغ من بيان القضايا واقسامها شرع في احكامها فقال
التناقض اي مما يجب اشتراطها التناقض (وهو اختلاف
القضيتين) يخرج اختلاف المفردين كالسما والارض واختلاف مفرد
وقضيه كعمرو وزيد قائم (بالايجاب والسلب) يخرج الاختلاف بالاتصال
والانفصال وبالكلية والجزئية وبالعديول والتحصيل وبالجملية والشرطية
(بحيث يقتضي) ذلك الاختلاف (لذاته) يخرج الاختلاف الذي يكون
بالايجاب والسلب لكن لا يكون لذاته بل اما بالواسطة كقولنا زيد انسان زيد
ليس بناطق فان هذا الاختلاف بواسطة ان قولنا زيد ليس بناطق في قوة
قولنا زيد ليس بانسان او بان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق واما
بخصوص المادة كافي قولنا كل فرس حيوان ولا شيء من الفرس بخيوان فهذا
الاختلاف ليس لذاته وصورته بل بخصوص مادته (ان تكون احدهما) اي
احدى القضيتين (صادقة والاخرى كاذبة) كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
ولا يحقق ذلك) اي التناقض (الابدانفاقهما) اي اخافى القضيتين اللتين
يتم بينهما التناقض سواء كانتا مخصوصتين او محصورتين (في) ثمانى وحدات
الاولى وحدة (الموضوع) اذ لو اختلفتا في هذه الوحدة نحو زيد قائم عمرو
ليس بقائم لم تنافضا لجواز صدقهما معا او كذبهما (و) الثانية وحدة

(المحمول) اذلو اختلفا فيها نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد لم تتناقضا
 (و) الثالثة وحدة (الزمان) اذلو اختلفا فيها نحو زيد قائم ليلا زيد ليس بقائم
نهارا لم تتناقضا (و) الرابعة وحدة (المكان) اذلو اختلفا فيها نحو زيد قائم
في الدار زيد ليس بقائم في السوق لم تتناقضا (و) الخامسة وحدة (الاضافة)
اذلو اختلفا فيها نحو زيد اب اي لعمرو زيد ليس باب اي ل بكر لم تتناقضا
(و) السادسة وحدة (القوة والفعل) اذلو اختلفا فيهما بان تكون النسبة
في احديهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الحمر في الدن مسكر اي بالقوة الخمر
في الدن ليس مسكراي بالفعل لم تتناقضا (و) السابعة وحدة (الكل والجزء)
اذلو اختلفا في الكل والجزء نحو الزنجي اسود اي بعضه الزنجي ليس باسود
اي كله لم تتناقضا (و) الثامنة وحدة (الشرط) اذلو اختلفا فيهما
نحو الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اي
اي بشرط كونه اسود لم يتحقق التناقض (اعلم ان اشتراط هذه الواحدات
للتناقض انما هو مذهب قدماء المنطقيين واما المتأخرون فقد اكتفوا
بواحدتين وحدة الموضوع و وحدة المحمول بناء على ان سائر الواحدات
متدرجة تحتها واما المحققون فقد اقتصرُوا على وحدة واحدة
وهي وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردا على ماورد
عليه الا بحجاب لانه متى اختلفت تلك الامور اختلفت النسبة الحكمية

داروه من بوسيد - به بل لابد لتحقيق التناقض ايضا من وحدة العلة
 نحو التجار عا مل اي للسلطان التجار ليس بعامل اي لغيره والآلة نحو زيد
 كاتب اي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب اي بالقلم التركي والمفعول به نحو
 زيد ضارب اي عمرا زيد ليس بضارب اي بكر او المميز نحو عندي عشرون
 اي درهما ليس عندي عشرون اي دينارا الى غير ذلك (ولما كانت الشروط
 المتقدمة ذكرها تم الخصوصيات والمحصورات وكان للتناقض بين
 المحصورات شرط آخر وهو الاختلاف في الكمية اراد ان يبينه فقال
(وتقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية وتقيض السالبة الكلية انما
هو الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان
 ولاشي من الانسان بحيوان بعض الانسان حيوان فالمحصورات) والمراد

المحسورتان اى ان كانت القضيتان المتناقضتان محسورتين (لا يتحقق
التناقض بينهما الا بعد اخذ لافهما في الكمية) اى الكلية والجزئية بان تكون
احديهما كلية والاخرى جزئية * فان قلت لا اتحاد في الموضوع في الكلية
والجزئية لان الموضوع في الكلية جميع الافراد وفي الجزئية بعض الافراد
والجميع غير البعض واذا لم يحدد الموضوع لم يحدد النسبة الحكمية فلا يرد
الايجاب والسلب على شئ واحد فكيف يتحقق التناقض * قلت المراد
بالموضوع في اشتراط اتحاد الموضوع في تحقق التناقض الموضوع المذكور
في القضية لا ذات الموضوع يعنى ان الموضوع يطلق تارة على ذات الموضوع
والمحمول يطلق تارة على مفهوم المحمول وهما الموضوع والمحمول حقيقة
وتارة يطلقان على اللعظين الدالين عليهما وهما الموضوع والمحمول
في الذكر وهو المراد ههنا وانما لم يتحقق التناقض في المحصورات الابد
اختلا فهما في الكمية * لان الكليتين قد تكونان * في مادة يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول * كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب
والجزئيتين قد تصدقان * فيكون الموضوع فيه اعم من المحمول ايضا * كقولنا
بعض الانسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب * فعلم من هذا ان المراد
بالكاتب ههنا الكاتب بالفعل والالم يكن الانسان اعم من الكاتب فلم يكذب
قولنا كل انسان كاتب ولم يصدق بعض الانسان ليس بكاتب فلم يجوز كذب
الكلتين ولا صدق الجزئيتين وانما قيد بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان
الكليتين والجزئيتين قد تختلفان صدقا وكذبا كقولنا كل انسان حيوان
ولا شئ من الانسان بخيوان وكقولنا بعض الانسان ناطق بعض الانسان
ليس بناطق فان صدق كل واحد منهما يستلزم كذب الآخر * واعلم ان المهمة
في قوة الجزئية كما عرفت فحكمها في التناقض حكمها فتنقيض المهمة الموجهة
انما هي السالبة الكلية كقولنا الانسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب
وتنقيض المهمة السالبة انما هي الموجهة الكلية كقولنا الانسان ليس بكاتب
وكل انسان كاتب * والعكس مما يجب استحضاره من احكام القضايا العكس
* وهو ان يمتنع * بتشديد الاء لان العكس يطلق على معنيين احدهما القضية
الجامعة في التبدل المذكور وثانيهما نفس التبدل وهو المعنى المصدري

اعني جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا فلولا شداد اصابه معنى
 ثالث وهو التبدل اعني صيرورة الموضوع محمولا والمحمول موضوعا اي ان يجعل
 (الموضوع) في الذكر (محمولا) يجعل (المحمول) في الذكر (موضوعا) وانما
 قيدنا الموضوع والمحمول بقولنا في الذكر لتلايد ما قبل ان ^{وهو} ~~الاعتبار~~ في جانب
 الموضوع هو الذات وفي جانب المحمول هو الوصف ^{خلف} ~~الاعتبار~~ لان بصير
 وصفا والوصف ذاتا (فان قيل هذا التعريف غير جامع ^{لجميع} ~~لجميع~~ الشرطيات
 فان عنوان الموضوع والمحمول لا يطلقان على جريئتها) قلنا ان المص قصد
 ان لا يبحث عن عكس الشرطيات اما الاختصار او لا علم به بالقياس الى عكس
 الحملات فعرف العكس بحيث يوافق قصده (مع بقاء الايجاب والسلب بحاله)
 اي مع بقاء حكمهما على حاله يعني ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا
 موجبا وان كان الاصل سالبا كان العكس ايضا سالبا وانما اعتبر بقاء حكمهم
 تبعوا القضايا ولم يحدوها في الاكثر بعد الجمل المذكور صادقة لازمة للاصل
 لا الموافقة له في الايجاب والسلب (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله)
 اي ان كان الاصل صادقا باي وجه كان العكس ايضا صادقا لانه لو لم يصدق
 عند صدق الاصل نحو قولنا كل حيوان انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان
 حيوان او صدق لكن لا بطريق الزوم بل بطريق الاتفاق او بخصوص
 المادة كقولنا كل ناطق انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان ناطق لا يعد عكسا
 وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية فلو فرض صدقها يلزم
 صدق العكس واللازم صدق الزوم بدون صدق اللازم وهو محال ولم يعتبر
 بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملازم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان
 كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان وهذا قيل قوله
 والتكذيب لا يكون الا خطأ وقد اجاب عنه بعض الافاضل بان معنى قوله
 والتصديق والتكذيب بحاله ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب العكس
 كذب الاصل كما هو شأن الزوم لان كذب الاصل ~~صحيح~~ كذب العكس كما فهم
 وفيه تأمل * اعلم ان العكس يطلق بالاشتراك على ما ذكره المصنف ويسمى العكس
 المستوي وعلى تصير نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول موضوعا مع
 بقاء الكيف والصدق بحاله ويسمى عكس النقيض كما اذا اردنا عكس قولنا كل

انسان حيوان فلناكل ما ليس بحيوان ليس يا انسان وانما لم يذكره لقلة استعماله
 في العلوم والانتاجات لان الانتاج واسطة عكس النقيض لا يسمى قياسا بخلاف
 الانتاج بالعكس المستوى لرعاية حدود القضية فيه * ولما ثبت ان العكس
 عبارة عن تصير قضية بحيث يلزم منه قضية اخرى وكانت القضية اما
 موجبة او سالبة اى -^١ - يعكس لموجبات لان الايجاب اشرف من السلب فقال
 (الموجبة الكلية اى شئ كلية) فلا يتقضى بمادة يكون المحمول فيها اعم من
 الموضوع فاذا جعل ذلك المحمول الاعم موضوعا والموضوع الاخص
 محمولا يكون الجمل فيها بالاخص على الاعم وذلك لا يصدق كليا (اذ يصدق
 قوائما كل انسان حيوان ولم يصدق كل حيوان انسان) لعدم جواز حمل
 الاخص على كل افراد الاعم والاي يلزم ان لا يكون الاخص اخص ولا الاعم اعم
 (بل تنعكس جزئية) اوجوب ملاقات عنواني الموضوع والمحمول
 في الموجبة كلية كانت اوجزئية وبالملاقات تصدق الجزئية من الطرفين اى
 الاصل والعكس (لانا اذا قلنا كل انسان حيوان) اى اذ قلنا هذه الموجبة
 الكلية (يصدق بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئا موصوفا بالانسان
 والحيوان) وهو ذات الانسان اعنى افراد (فتكون بعض الحيوان انسانا)
 لانا اذا وجدنا ذاتا موصوفة بصفة فلنا ان نجعل تلك الذات الموصوفة
 باحد الوصفين موضوعا والوصف الاخر محمولا عليها او نقول اذا صدق كل
 انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان وان لم تصدق هذه الجزئية
 اصدق نقيضها وهو لاشئ من الحيوان يا انسان واو صدق هذه السالبة
 اصدق عكسها وهو لاشئ من الانسان يحىوان فتلزم المناقاة بين الانسان
 والحيوان فيصدق نقيض الاصل وهو ليس ببعض الانسان بحيوان وقد كان
 الاصل كل انسان حيوان فيلزم اجتماعا النقيضين وهو محال او نقول اذا صدق
 كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا اصدق نقيضه
 وهو لاشئ من الحيوان يا انسان فنضم ذلك النقيض الى الاصل بان جعلناه
 صفري لكون ايجاب الصفري شرطيا في الشكل الاول والنقيض كبرى لكونه
 كليا لينتج من الشكل الاول سلب للشيء عن نفسه هكذا كل انسان حيوان
 ولا شئ من الحيوان يا انسان ينتج لاشئ من الانسان يا انسان وهو محال
 (والوجبة للجزئية ايضا) اى كالموجبة الكلية لا تنعكس كلية بل (تنعكس

جزئية بهذه الحجة) وهي انه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق
بعض الانسان حيوان - لا تأنجد ههنا شيئاً معيناً موصوفاً بالحيوان والانسان
فيكون بعض الانسان حيواناً ونقول اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان
يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق نقضه وهو لاشي من الانسان
بحيوان فيلزم من صدق هذا النقيض صدق عكسه وهو لاشي من الحيوان
بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف ونضم هذا النقيض
الى الاصل لينتج من الشكل الاول سلب الشي عن نفسه هكذا بعض الحيوان
انسان ولاشي من الانسان بحيوان ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال
* ولغائل ان يمنع انعكاس الوجهة الجزئية الى الجزئية مطلقاً اذ يصدق قولنا
بعض الانسان زيد ولا ينعكس الى بعض زيد انسان لكنه بل عكسه زيد
انسان اوز يد بعض الانسان * اجيب بان المراد بزيد ههنا ليس معناه الجزئي
اذ المعنى الجزئي لا يقع محمولاً بل المراد منه المفهوم الكلي وهو المسمى بزيد
فقولنا بعض الانسان زيد معناه بعض الانسان مسمى بزيد فينعكس الى قولنا
بعض المسمى بزيد انسان فلا نقض (والسالبة الكلية تنعكس) سالبة (كلية
وذلك) اي انعكاس السالبة الكلية الى السالبة الكلية (بين نفسه فانه اذا
صدق قولنا) لاشي من الحجر بانسان صدق قولنا لاشي من الانسان بحجر
والا لصدق نقضه وهو بعض الانسان حجر فينعكس الى قولنا بعض الحجر
انسان وقد كان الاصل لاشي من الحجر بانسان ههنا ونضم هذا النقيض
وهو بعض الانسان حجر الى الاصل بان يجعله صغرى هكذا بعض الانسان
حجر ولاشي من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان
ههنا ولم يبين عكس السؤال بطريق الافتراض لان الافتراض انما يصدق
عند وجود الذات والسؤال لا تستلزم وجود الذات بخلاف الموجبات فلا يكون
الافتراض الا في الموجبات (والسالبة الجزئية لا عكس اها لزوما) اذا ولزم لها
عكس لا تنقض بمادة يكون الموضوع فيها عم من المحمول وذلك (لانه يصدق
قولنا بعض الحيوان ليس بانسان) لجواز سلب الخاص عن بعض افراد العام
(ولا يصدق عكسه) وهو بعض الانسان ليس بحيوان لعدم جواز سلب العام
عن بعض افراد الخاص لامتناع وجود الخاص بدون العام او نقول او صدق

هذا العكس وهو بعض الانسان ليس بحيوان مع صدق نقيضه وهو كل
 انسان حيوان يلزم اجتماع التعريفين وهو محال وانما قال لزوما لانه قد يصدق
 العكس احيانا لخصوص المادة مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق
 حكمة ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان * واعلم ان المصنف لم يذكر عكوس
 المهملات والشخصيات لكون المهملات بمنزلة المحصورات وعدم الاعتداد
 بالشخصيات في العلوم وان اردت ان تعرف عكس الشرطيات بطريق الاجمال
 فاستمع لما يلقي عليك من المقال فاعلم ان الشرطية المتصلة ان كانت موجبة كلية
 او جزئية فتعكس موجبة جزئية لانه اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان
 الشيء انسانا كان حيوانا ووجب ان يصدق قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان
 انسانا والا يصدق نقيضه وهو قولا ليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا
 ونضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا
 كان الشيء انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ينتج
 من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان انسانا وهو محال ضرورة
 صدق قولنا كلما كان الشيء انسانا كان انسانا وان كانت سالبة كلية فتعكس
 سالبة كلية لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا ووجب ان
 يصدق ليس البتة اذا كان الشيء فرسا كان انسانا والا يصدق نقيضه وهو
 قولنا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا وهو مع الاصل ينتج سلب الشيء
 عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا وليس البتة اذا
 كان الشيء انسانا كان فرسا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيء
 فرسا كان فرسا وهو محال واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد
 لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان
 انسانا فهو حيوان لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت الشرطية
 متصلة لانه سمع واما اذا كانت منفصلة او متصلة اتفاقية فلا يعتبر انعكاسهما
 لعدم فائدته * وان اردت ان تعرف العكس المستوي للشرطيات بكماله وعكس
 النقيض للمجملات والشرطيات فارجع الى المطولات * ولما فرغ مما يتوقف
 عليه القياس من القضايا وما يعرض لها من التناقض والعكس شرع في بيان
 القياس الذي هو المقصود الاله في العبدية في تحصيل المطالب اليقينية ولهذا

قيل هو المطلب الاعلى والمقصود الاقصى من الاصطلاحات المنطقية بالنسبة
 الى سائر الاصطلاحات فقال **هو القياس** اي مما يجب استحضاره القياس
 وهو لغة تقدير شئ على مثال آخر واصطلاحا (هو قول مؤلف من اقوال متى
 سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر) اعلم ان القياس قسمان معقول و ملفوظ
 اما المعقول فهو الذي يتركب من القضايا المعقولة والمفوظ هو الذي يتركب
 من القضايا الملفوظة والاول هو القياس حقيقة والثاني محاز الدلالة على
 القياس المعقول فقوله قول جنس معقولا او ملفوظا شامل لجميع الاقوال اي
 المركباب وقوله مؤلف ليعلق به قوله من اقوال والمراد بالاقوال ما فوق الواحد
 ليتناول القياس المؤلف من القولين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
 والمؤلف مما فوق القولين كقولنا الناس آخذ للمال خفة وكل آخذ للمال خفة
 فهو سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاثة اقوال يلزم عنها قول
 آخر وهو الناس تقطع يده ويسمى الاول قياسا بسيطا والثاني مركبا
 من قياسين فيخرج به القول الواحد لانه لا يسمى قياسا وان لم عنه لذاته
 اقوال آخر كعكس المستوى وعكس نقيضه وقوله متى سلمت صفة اقوال اشارة
 الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسألة اي مقبولة في نفسها بل يلزم ان
 تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في التعريف القياس
 الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جاد وكل
 جاد حار فان هذين القولين وان كانا كاذبين الا انها او سلمنا لزم عنهما قول
 آخر وهو كل انسان حار وقوله لزم يخرج الاستقراء الغير التام والتعميل
 فانهما وان سلمت مقدمتهما لكن لا يلزم عنهما شئ آخر لا مكان الخلف
 في مدلوليهما ولهذا لا يفيدان اليقين **اعلم** ان الاستقراء هو اثبات
 الحكم على كل اوجوده في اكثر جزئياته وهو امانام لوناقص لان الحكم
 ان كان موجودا في جميع جزئياته فهو استقراء تام ويسمى قياسا
 مقسما كقولنا كل جسم اما جاد او حيوان او نبات وكل واحد منهما
 متغير فكل جسم متغير فانه حكم بثبوت التغير في جميع افراد الجسم
 لثبوته للجساد سواء كان نباتا او غيره وللحيوان سواء كان انسانا او غيره
 واذا لم يوجد ذلك الحكم في جميع جزئياته بل في اكثرها فهو استقراء

ناقص كقولنا كل حيوان يتحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التماسيح
 فالحيوان كلى حكم عليه بثبوت تحريك الفك الاسفل عند المضغ وذلك لانا
 استفردنا اكثر جزئيات الحيوان من الانسان والفرس والبقر وغيرها
 ووجدناها تتحرك فكهها الاسفل عند المضغ فحكمنا بان كل حيوان
 يتحرك فكه الاسفل عند المضغ مع انه غير ثابت لبعض افراد الحيوان
 فان التماسيح نوع منه مع انه لا يتحرك فكه الاسفل عند المضغ بل يتحرك
 فكه الاعلى والتمثيل هو الاستدلال بثبوت الحكم في جزئى لثبوت ذلك الحكم
 في جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما وبسمية الفقهاء قياسا كما يقال النبيذ حرام
 لانه مسكر كالخمر والجر حرام فالنبيذ حرام فانه يستدل على ثبوت
 الحرمة بالنبيذ بثبوته للخمر لا اشتراكهما في سبب الحرمة وهو الاسكار قوله
 عنها يخرج المقدمتين المستلزمين لاحديهما كقولنا زيد قائم وعمرو ذاهب
 فان هاتين القضيتين تستلزمان احديهما استلزام الكل من حيث هو كل
 للجزء فحصول الجزء ليس موقوفا على حصول الكل بل الامر بالعكس
 فلا يكون لكل واحدة منهما دخل في حصول الاخرى والابلز من ان يكون
 الجزء مستلزما للكل والمفروض بخلافه ولهذا لو حذفنا احداهما
 بقيت الاخرى حاصلة ذمى لزوم القول الاخر عن الاقوال ان لكل قول
 منها دخلا في حصول القول الاخر وقوله لذاتهها يخرج مثل القياس الذى
 يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لكن لالذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كقاي
 قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما
 موضوع الاخر كقولنا مساو لب وب مساو لج فيلزم من هذين القولين ان
 مساو لج لكن لالذاته مال بل بواسطة مقدمة اجنبية وهى ان كل مساو لمساوى
 للشيء مساو لذلك الشيء فان لم تصدق تلك المقدمة لم يلزم منها قول آخر كقاي
 قولنا مبان لب وب مبان لجر ولا يلزم منه ان مبان لج لان مبان المبان للشيء
 لا يلزم ان يكون مبان له وكذا اذا قلنا انصف اب وب نصف لج ولا يلزم منه
 انصف لج اذ لا يصدق ان نصف انصف اب وب نصف قول آخر هو النتيجة
 ذمى آخر يتها ان لا تكون عين المقدمتين او عين احديهما وان لا تكون غيرهما
 او غير كل واحدة منهما واما ان لا تكون جزأ من احديهما فغير ملزم وانما

شرط آخر ينهاها ان كانت عين المقدمتين كما ذاقنا العلم متغير وكل متغير
 حادث لان العالم متغير وكل متغير حادث يلزم التكلم بالهيدايان اى الكلام الغير
 المفيد وان كانت عين احدهما كما اذا قلنا العالم حادث لانه متغير والمتغير عالم
 والعالم حادث تازم المصادرة وهى كون المدعى جزءاً من الدليل وهذا لا يفيد
 المطلوب لاشتماله على الدور المهر وب عنه (وهو) اى القياس (اما اقتضى)
 وهو الذى لم تكن النتيجة او نقبضها مذ كورة فيد بالفاعل وهو امام كـ من
 حليتين (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث)
 وهو ايس ، كور فى القياس بالفاعل لانفسه ولا نقبضه بل باقوة لذكر مادته
 دونه صورته وامام كـ من شرطيتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فانهار
 موجود كلما كان انهار موجودا فالارض مصيئة ينتج كلما كانت الشمس
 طالعة فالارض مضية وانماسمى هذا اقتران بالكون الحدود فيه اعني الحد
 الاصغر والحد الاكبر والحد الاوسط مقترنه غير مستثناة (واما استثنائي) وهو
 الذى تكون النتيجة او نقبضها مذ كورة فيه بالفاعل وانماسمى هو استثنائي
 لاشتماله على اداة لاستثناء وهى لكن التى هى بمعنى الاقنى الاستثناء المنقطع قال
 كون النتيجة مذ كورة فيه بالفاعل (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانهار موجود
 لكن الشمس طالعة فانهار موجود) ومثال كون نقبض النتيجة مذ كورا فيه
 بالفاعل (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانهار موجود لكن انهار ليس
 بموجود فالشمس ليست بطالعة) فنقبض النتيجة هو الشمس طالعة
 مذ كور فيه بالفاعل لا يقال ذكر النتيجة بالفاعل فى الاستثنائي يناق وجوب
 مغايرة النتيجة لكل من الاقوال على ما ذكر فى تعريف القياس لانا قول
 المراد بذكر النتيجة ذكر اجزائها على الترتيب الذى فى النتيجة لان المقدمة
 الاولى من القياس هى مجموع الشرطية المركبة من المقدم والتالى فتكون
 النتيجة جزء هذه المقدمة فى الطاهر والجزء يغاير الكل والمقدمة الثانية
 هى المشتملة على حروف الاستثناء ولا اشكال فى مغايرة النتيجة لهذه المقدمة
 وبهذا يندفع ايضا ما يقال من ان عين النتيجة او نقبضها لو كان مذ كورا
 فى الاستثنائي بالفاعل لزم ان يكون فى جزء القضية الشرطية حكم لان النتيجة
 يجب ان تكون قضية والقضية لا تكون بلا حكم فيلزم ان يكون جزء

القضية الشرطية قضية اويلزم ان لا تكون نتيجة قضية وكلاهما باطعما
 * ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه الى قسمين شرع في تقسيم كل
 من القسمين وبيان احكامه وقدم الافتراضي على الاستثنائي لانه هو الاكثر
 الشائع في الاستعمالات وبه يحصل اكثر لجهولات وانه يتركب من الجملتين
 والشرطيتين بخلاف الاستثنائي اذا عرفت هذا فاعلم ان القياس الافتراضي الجملي
 الساذج لا محالة يشتمل على حدود ثلثة موضوع المط ومحموله والمكرر بينهما
 في المقدمتين فنقول (والمكرر بين مقدمتي القياس) والمراد بالمقدمتين القضيتان
 اللتان جعلنا جزئي القياس فالمكرر بينهما سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما
 او تابعا (يسمى حدا اوسط) اما تسميته حدا فلان ما ينحل اليه المقدمة
 كالو موضوع والمحمول يسمى حدا لكونه طرفا للنسبة واما تسميته اوسط
 فلتوسطه بين طرفي المط كاللؤلؤ في المثال المذكور والغرض من اتيان هذا
 المكرر في القياس هو اثبات محمول المط على موضوعه الذي ثبوت المحمول
 عليه غير معلوم فبسبب هذا المكرر يحصل العلم بثبوت محمول المط على
 موضوعه فلذا قيل ان الموصل الى المط هو الحد الاوسط فقط (وموضوع
 المطلوب) في الجملة ومقدمه في الشرطية (يسمى حدا اصغر) لانه اخص
 في الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر (ومحموله) في الجملة وتاا به
 في الشرطية (يسمى حدا اكبر) لانه اعم في الاغلب والاعم اكبر افرادا فيكون
 اكبر (والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى صغرى) لاشتغالها على الاصغر فتكون
 ذات الاصغر وقيل يجوز ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء (والمقدمة
 التي فيها الاكبر تسمى كبرى) لاشتغالها على اكبر فتكون ذات الاكبر وتسمى
 الصغرى والكبرى بالمقدمة ايضا لتقدمهما على القول اللازم والقول اللازم
 باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار اختصاصه منه يسمى مطلوبا
 واقتزان الصغرى والكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى
 قرينه وضر بالكون الصغرى مقترنه بالكبرى ومضروبه فيها (وهيئة
 التأليف) اي الهيئة الجسامة (من) اقتزان (الصغرى والكبرى
 يسمى شكلا) تشبهها لها بالهيئة العارضة للجسم لان الشكل عندهم انما
 يطلق على الهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحد الواحد اي النهاية

الواحدة كافي الكريات او الحد ودائ النهايات كافي المضاعفات بالمقدار الذي
 هو عبارة عن الامتداد الطولي والعرضي والعمقي واما اطلاق الشكل على
 الهيئة المعنوية فانما هو على سبيل تشبيه الهيئة المعنوية بالهيئة الحسية
 فيكون من قبيل تشبيه العقول بالمحسوس (والاشكال اربعة لان الحد
 الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول)
 كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وانما يسمى
 بالشكل الاول لانه يدهي الانتاج وارد على حكم الطبع ومقتضى العقل
 فان الطبيعة مجبولة على ان تنتقل من الشيء الى الواسطة بان ينصور العقل
 اولا ذلك الشيء ثم يحكم عليه بالواسطة بان يحمل الواسطة عليه ثم يحكم
 على الواسطة بشيء آخر بان يحمل ذلك الشيء عليها حتى يلزم من هذين
 الحكمين اعني الحكم على الشيء بالواسطة والحكم على الواسطة بشيء آخر
 الحكم على ذلك الشيء بشيء آخر فلهدا وضع هذا الشكل في المرتبة الاولى
 (وان كان بالعكس) اي ان كان الحد الاوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا
 في الكبرى (فهو) الشكل (الرابع) كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق
 انسان فبعض الحيوان ناطق (وان كان) الحد الاوسط (موضوعا فيهما)
 اي في الصغرى والكبرى (فهو) الشكل (الثالث) كقولنا كل انسان حيوان
 وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (وان كان) الحد الاوسط (محمولا
 فيهما فهو) الشكل (الثاني) كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس
 بحيوان فلا شيء من الانسان بفرس وانما كان هذا الشكل ثانيا وما قبله ثالثا
 لان الثاني يشارك الاول في اشرف مقدمته وهي الصغرى من حيث
 اشتغالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف من المحمول لانه الذي
 لا جله يطلب المحمول فكانت للصغرى اشرفية بهذا الاعتبار فقدم على
 سائر الاشكال فكان ثانيا والثالث يشارك الاول في اخس مقدمته وهي
 الكبرى من حيث اشتغالها على محمول المطلوب الذي هو اخس من الموضوع
 لانه ربما يطلب لاجل الموضوع فيكون اخس من الموضوع بخلاف الرابع
 فانه لا شركة له مع الاول اصلا (فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة
 في المنطق) الفرق بينها بحسب الماهية والاشرف ما ذكرناه آنفا واما

افرق بحسب الاتجاه فالاول ينتج المطالب الاربعه الكليتين والجزئيتين والثاني
ينتج السالبتين والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين واما بحسب الاشتراط فللأول
بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية الكبرى ولله في بحسب
الكيف اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب وبحسب الكم كلية الكبرى
والثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية احدى
المقدمتين والرابع بحسب الكم والكيف اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى
او اختلافهما بالايجاب والسلب مع كلية احدى والبراهين في المطولات
ولما كانت الاشكال الاربعه غير متسوية الاقدام في استنتاج المطالب لكونه
في بعضها بالتيسر وفي بعضها بالتعسير اشار الله بقوله (والشكل الرابع
منها) اي من هذه الاشكال (بعد عن الطبع جدا) لانه لا يستنتج منه المط
الابالتيسر لمخالفته الاول القريب من الطبع اوارد على النظام الطبيعي
في كلنا مقدمته واهم اوضاع في المرتبة الرابعة حتى اسقطه بعضهم عن درجة
الاعتبار * فان قلت اذا كان الحد الاوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا
في الكبرى في الشكل الرابع يكون احد المكررين واقعا في اول القياس
والآخر في آخره فيكون طرفا المطافيه واقعين بين المكررين حال كونهما
مفرونيين فيبغى ان يكون انتاج الرابع اوضح الانتاجات لان المق من تركيب
القياس هو ايقاع المقارنة بين طرفي المط والمقارنة في الشكل الرابع حاصله
دون الاشكال الباقية فاوجه حكمهم عليه بانه بعيد عن الطبع * قلت
وجهه ان المقارنة تشبه المصادرة وايضا لما وقع في الشكل الرابع موضوع
المطلوب محمولا في الصغرى ومحموله موضوعا في الكبرى يحتاج عند تركيب
النتيجة الى ان يجعل المحمول موضوعا والو موضوع محمولا فيحتاج الى تغييرين
ولهذا جعل بعيدا عن الطبع لكثرة الاعمال عند استنتاج المط بخلاف الاشكال
الباقية (وانذى له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد) الشكل
(الثاني الى) الشكل (الاول) في استنتاجه لانه لغاية قرينه من الاول لمشاركته
ايه في صفراء التي هي اشرف المقدمتين يتقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير
طلب رده الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانهما بعيدان عن الاول بالنسبة
الى الثاني فلذا رد الثاني الى الاول يرتد بعكس الكبرى لانه موافق للاول في صفراء

مخالفه في كبراه فاذا عكست كبراه يجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا
يصير عين الاول كما في قولنا كل انسان حيوان ولاشيء من الفرس بحيوان
فتقول في كبراه لا شيء من الحيوان بفرس والثالث يرتد الى الاول بعكس
الصغرى لانه موافق له في كبراه كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق
فاذا عكست صغراه قلت بعض الحيوان انسان فيصير عين الاول والرابع
يرتد الى الاول بعكس الترتيب اى يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى
كنولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فاذا عكست الترتيب قلت
كل ناطق انسان وكل انسان حيوان او بعكس المقدمتين جميعا بان نقول
في صغراه بعض الحيوان انسان وفي كبراه بعض الانسان ناطق وان كان
هذا غير منطوق لعدم كلية الكبرى ومثاله مما ينتج منه كل حيوان انسان ولاشيء
من الناطق بحيوان فيرتد بالعكس الى قولنا بعض الانسان حيوان ولاشيء
من الحيوان ناطق فينتج بعض الانسان ليس بناطق (وانما ينتج) الشكل
(الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب) بان تكون احديهما موجبة
والاخرى سالبة لانه لو اتفقتا في الايجاب والسلب لزم الاختلاف الموجب لعدم
الانتاج فان معنى الانتاج ان يستلزم ذات القياس النتيجة فلو اتفقت هذا الشرط
لصدق القياس الوارد على صورة واحدة تارة مع النتيجة الموجبة واخرى
مع النتيجة السالبة وهو يدل على ان النتيجة ليست لازمة لذات القياس اما اذا
كانتا موجبتين فلانه يصدق كل فرس حيوان وكل صاهل حيوان والحق
الايجاب وهو كل فرس صاهل واو بد لنا الكبرى بقولنا كل انسان حيوان كان
الحق السلب وهو لا شيء من الفرس بانسان واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق
لا شيء من الانسان بفرس ولاشيء من الناطق بفرس والحق الايجاب وهو كل
انسان ناطق واو بد لنا الكبرى بقولنا لا شيء من الحمار بفرس كان الحق السلب
وهو لا شيء من الانسان بحمار ومع هذا الشرط يشترط في هذا الشكل كلية
الكبرى والا لاختلقت النتيجة ايضا اما اذا كانت موجبة جزئية فلانه
يصدق قولنا لا شيء من الفرس بانسان وبعض الحيوان انسان فكان الحق
الايجاب وهو كل فرس حيوان واو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الناطق انسان
كان الحق السلب وهو لا شيء من الفرس بناطق واما اذا كانت سالبة جزئية

فلا نه يصدق قواني كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق فالحق
 الايجاب وهو كل انسان حيوان ولو بدلتنا بقولنا بعض الفرس ليس بناطق
 كان الحق السلب وهو لا شيء من الانسان بفرس ولم يذكر المصنف هذا
 الشرط مع انه لابد من ذكره (والشكل الاول هو الذي جعل معيارا) اي
 مع اننا (للعلوم) لانه هو الاصل من بين الاشكال والباقية مرتدة اليه
 عند الاحتياج (فنورده ههنا) وحده مع ضروره (ليحتمل دستورا) اي
 قانونا وميرجا يكتفي به وتوطئة لفهم الباقي (ويستنتج) اي يستحصل
 (منه المطلوب وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى) والما كان
 الشكل الاول واردا على نظم الطبع وكان دستورا في هذا الفن والشكل الثاني
 لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الى رده الى الاول وفي الاستنتاج
 بخلاف لثالث والرابع اهتم المصنف بالاول والثاني حيث تعرض لبيان شرط
 انتاجهما * ولما كان الاول مستحقا لمزيد الاهتمام تصدى لبيان ضروره
 ايضا فقال (وضربه به النتيجة اربعة) والقياس العقلي يقتضي ستة عشر
 ضربا وهذا بناء على انه لا عبرة للشخصية والطبيعة في الانتاج والا
 فالقياس يقتضي اربعة وستين ضربا او على ان الشخصية في قوة الجزئية
 او الكلية والطبيعة ساقطة عن درجة الاعتبار وان المهمة في قوة الجزئية
 فتكون القضية المعبرة منها هي المحصورة والمحصورات اربع الموجبة
 الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وهي كلها
 معتبرة في الصغرى والكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى
 الكبرى الاربع يحصل ستة عشر ضربا وذلك ان كانت الصغرى
 موجبة كلية فالكبرى اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية
 او سالبة جزئية وان كانت الصغرى سالبة كلية فالكبرى اما موجبة كلية
 او سالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية وان كانت موجبة جزئية
 فالكبرى اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية وان
 كانت سالبة جزئية فالكبرى كذلك ولما اشترط فيه ايجاب الصغرى بناء على
 انها لو كانت سالبة لم يندرج الا صغر تحت الاوسط فلم يعد الحكم من الاوسط
 الى الا صغر لان الحكم في الكبرى على ما ثبت له الاوسط والا صغر ليس بما ثبت له

الاولى فلا يلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر سقط ثمانية
اضرب وهي الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الاربع والصغرى
السالبة الجزئية مع الكبريات الاربع وكذلك لما اشترط فيه كلية الكبرى بناء على
انها لو كانت جزئية لم يندرج الاصغر تحت الاوسط لان الحكم في الكبرى على
بعض الاوسط ويجوز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض
الاولى لا يندى الى الاصغر سقط اربعة اخرى وهي الصغرى الموجبة الكلية
مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى والصغرى الموجبة الجزئية مع
الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى فبقى بعد الاسقاط اربعة ضرب
الضرب (الاول) من موجبتين كلتيني ينتج موجبة كلية كقولنا (كل جسم
مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث و) الضرب (الثاني) من موجبة
كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا (كل جسم مؤلف
ولا شيء من المؤلف بتقديم فلا شيء من الجسم بتقديم و) الضرب (الثالث) من
موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا
(بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث و) الضرب
(الرابع) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا (بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بتقديم فبعض الجسم ليس
بتقديم) وترتيب هذه الضروب باعتبار النتيجة فالضرب الاول ينتج اشرف
المحصورات وهو الموجبة الكلية لاشتمالها على الشرفين الايجاب والكلية
والثاني ينتج السالبة الكلية وهي اشرف من الموجبة الجزئية لان الكلية اشرف
من الجزئية لكونه شاملا ومضبوطا ونافعا في العلوم والثالث ينتج الموجبة الجزئية
وهي اشرف من السالبة الجزئية لان فيه شرفا واحدا وهو الايجاب وليس في نتيجة
الرابع شيء من الشرفين ولهذا وضع في المرتبة الرابعة فعلم من هذا ان الشكل
الاول ينتج المطالب الاربعه الموجبتين والسالبتين كما مر والضروب المنتجة
للكل الثاني اربعة ايضا وللشكل الثالث ستة وللشكل الرابع ثمانية عند
الماخر بن وخمسة عند المتقدمين وتفصيل ذلك وامثله واقامة البرهان عليه
يطلب من المطلولات * اعلم ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين مثلا اذا كان القياس
مركبا من موجبة وسالبة ينتج سالبة واذا كان مركبا من جزئية وكلية ينتج

جزئية ولما قسم القياس من قبل الى الاقتراني والاستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اى شئ مركب فقال (و) القياس (الاقتراني) بحسب التركيب ستة اقسام لانه (اما مركب من) مقدمتين (حليتين) ويسمى هذا اقترانيا حليا (كامر) في قوائنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث (واما) مركب (من) مقدمتين شرطيتين (متصلتين) كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكما كان النهار موجودا فالارض مضيئة يتبع) من اقتران هاتين المقدمتين (ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة) والمراد من المتصلتين لزوميتان لاتفاقيتان لانه لا فائدة في انتاج الاشكال المركبة من الاتفاقيات لان العلم بالقياس في المركبة منها موقوف على العلم بوجود الاصغر والا كبر في نفس الامر فيكونان معلومى الاجتماع من غير التفات الى الاوسط فلا يكون الا وسطا محتاجا اليه (واما) مركب (من) مقدمتين شرطيتين (متصلتين) كقولنا كل عدد في نفسه افرده كل زوج فهو اما زوج الزوج افرده كل فرد يتبع من بين المقدمتين كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج افرده كل فرد يتبع من صادق من المنفصلة الاولى ان كانت الزوجية وهي منحصرة في قسمين كان الصادق احد قسميهما المذكورين في النتيجة ايضا فتصدق النتيجة المركبة من الاقسام الثلاثة قطعا اعلم ان العدد اما ان يكون مقسما الى المتساويين او لا فان كان مقسما الى المتساويين فهو الزوج كالاثنتين مثلا وان لم يقسم الى المتساويين بان لا ينقسم اصلا كالواحد او ينقسم الى غير المتساويين كالثلاثة فهو الفرد ثم الزوج ان يقسم الى ما يقسم الى المتساويين فهو زوج الزوج كالاربعة والا فهو زوج الفرد كالسنة (واما) مركب (من) مقدمة (حلية و) مقدمة (متصلة) سواء كانت المتصلة صغرى والحلية كبرى (كقولنا كلما كان هذا) الشئ (انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم يتبع) من هاتين المقدمتين (كلما كان هذا) الشئ (انسانا فهو جسم) او كانت الحلية صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كل انسان جسم وكل هذا الجسم ماشيا فهو حيوان يتبع من الشكل الاول كل انسان حيوان (واما) مركب (من) مقدمة (حلية و) مقدمة (متصلة) سواء كانت المتصلة صغرى والحلية كبرى (كقولنا كل عدد

اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين يتبع (من هاتين
 القدمتين) كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين (او كانت الجملة
 صفري والمنفصلة كبرى كقولنا اكل انسان حيوان وكل حيوان اما ابيض
 واما اسود يتبع كل انسان اما ابيض واما اسود (واما) مركب (من) مقدمة
 (متصلة و) مقدمة (منفصلة) سواء كانت المتصلة صفري والمنفصلة
 كبرى (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض
 واما اسود يتبع) من هاتين القدمتين (كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض
 او اسود) او كانت المنفصلة صفري والمتصلة كبرى كقولنا كل انسان اما
 ابيض واما اسود وكلما كان هذا ابيض او اسود فهو حيوان يتبع كلما كان هذا
 انسانا فهو حيوان * علم ان الاشكال الاربعة تنعقد في كل واحد من اقسام
 الشرطية وتكون شرائطه وحال نتائجه في الكمية والكيفية كما في الجمليات
 من غير فرق الا ان المصنف لم يذكر هذه غير الشكل الاول فان اردت الاستقصاء
 فيها فارجع الى المطولات * ولما فرغ من بيان الاقتران في شرع في بيان الاستثنائي
 فقال (واما القياس الاستثنائي) فهو مركب دائما من مقدمتين احدهما
 شرطية والاخرى استثنائية اعني وضع احد جزئي الشرطية اي ايجابه
 اورفعه اي سلبه ليلزم وضع جزئها الآخر اورفعه فاقسامه بحسب التركيب
 ستة عشر وذلك لان الشرطية الموضوعية فيه لا تخلو من ان تكون متصلة
 او منفصلة حقيقية او ممانعة الجمع او ممانعة الخلو فشرط انتاجه امور ثلاثة
 احدها كون الشرطية موجبة وثانيها كونهما لزومية اذا كانت متصلة
 وعنادية اذا كانت منفصلة وثالثها احيد الامرين اما كلية الشرطية
 او كلية الاستثنائية اذا عرفت هذا (فالشرطية الموضوعية فيه) اي
 في القياس الاستثنائي (ان كانت متصلة) موجبة لزومية كلية الشرطية
 او الاستثنائية فالاستثناء فيها يتصور على اربعة اوجه لانه اما ان يكون بعين
 المقدم او بنقيضه او بعين التالي او بنقيضه فالاول والرابع يتجهان والثاني
 والثالث عقيمان اشارة الى المنجحين بقوله (فاستثناء عين المقدم يتبع عين التالي)
 لان المقدم مزوم والتالي لازم له ووجود المزوم يستلزم وجود اللازم واللازم
 انفكاك اللازم من المزوم فتبطل الملازمة (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو

حيوان لكنه انسان فهو حيوان) فلا يتبع استثناء عين التالي عين المقدم لان وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم لجواز ان يكون اللازم اعم ووجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص (واستثناء نقض التالي يتبع نقض المقدم) لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فتبطل الملازمة ايضا (كقوانا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا) فلا يتبع استثناء نقض المقدم نقض التالي لانه لا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجوار كون الملزوم اخص من اللازم وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم فان قلت عدم الانتاج فيما اذا كانت الملازمة عامة اما اذا كانت متساوية فالانتاج ضروري كما في قوانا كلما كانت الشمس طالعة فالتها موجود لكن النهار موجود يتبع ان الشمس طالعة واوقلنا لكن الشمس ليست بطالعة يتبع ان النهار ليس بموجود * قلت الانتاج ههنا لخصوص المادة لالذات المقدمات والمراد بالانتاج ههنا ما يكون لذات المقدمات (وان كانت) اي الشرطية الموضوع في القياس الاستثنائي (منه صلة) لزم ان تكون موجبة عنادية سواء كانت حقيقية او مانعة الجمع او مانعة الخلو فان كانت حقيقية فلا استثناء فيها يتصور على اربعة اوجه كلها متباعدة اثنان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع لان وضع كل من الجزئين يتبع رفع الآخر ورفع كل منهما يتبع وضع الآخر اشارة اليه بقوله (فاستثناء عين احد الجزئين) مقسما كان او تاليا (يتبع نقض الآخر) لان وجود صدق احد المعاندين يستلزم عدم الآخر لامتناع الجمع بينهما كقوانا العدد اما زوج او فرد لكنه زوج يتبع انه ليس بفرد اول لكنه فرد يتبع انه ليس بزوج (واستثناء نقض احدهما) اي احد الجزئين (يتبع عين الآخر) لامتناع الخلو بينهما لقوانا العدد اما زوج او فرد لكنه ليس بزوج يتبع انه فرد اول لكنه ليس بفرد يتبع انه زوج وان كانت مانعة الجمع وهي المركبة من قضيتين كل منهما اخص من نقض الاخرى فلا استثناء فيها يتصور ايضا على اربعة اوجه اثنان متبعا ن وهما استثناء عين احد الجزئين يتبع نقض الآخر لامتناع اجتماعهما في الصدق كقوانا هذا الشيء اما حجر او حجر لكنه حجر فهو لا حجر اول لكنه حجر فهو لا حجر واثنان

عيمان وهما استثناء نقيض احد الجزئين لا يمنع عين الآخر لجوار الخلو
بينهما كقولنا هذا الشيء اما محر او حجر لكنه لا يحجر يدع انه يحجر او لا
لا يحجر لا يمنع انه يحجر وان كانت مانعة الخلو وهي المركبة من وضعتين كل
منهما اعم من نقيض الاخرى فلا استثناء فيها ايضا يتصور على اربعة
اوجه اثنان مدحان وهما استثناء نقيض احد الجزئين لا يمنع عين الآخر كقولنا
هذا الشيء "اما لا يحجر او لا يحجر لكنه لا يحجر يدع انه يحجر او لا يحجر يدع انه
لا يحجر واثنان عنيان وهما استثناء عين احد الجزئين لا يمنع نقيض الآخر
"اما هذا الشيء اما لا يحجر او لا يحجر لكنه لا يحجر لا يمنع
انه يحجر او لا يحجر

الاستثنائي عشرة والعيمت

شرع في بيان اقسامه بحسب المادة لان المصطفى يبحث عن الصورة
بحسب المادة والقياس بحسب المادة خمسة يسمونها الصناعات الخمس
التي هي الضبط انه ان تركيب من المقدمات اليقينية يسمى برهان وان
تركب من المظنون والمقبولات يسمى خطابه وان تركيب من المشهورات
يسمى جدلا وان تركيب من التخيلات يسمى شعرا وان تركيب من الشبهة
باليقنيات او الطيبات يسمى مغالطة والاسكان البرهان مركبا
من اليقنيات قدمه على ما لا يكون مركبا منها فقال (البرهان) اي من
جمل الصناعات الخمس البرهان (وهو قياس مؤلف من مقدمات
يقينية لانتاج اليقين) قوله قياس جسد يشمل الاقيسة الخمسة وقوله
مؤلف انما ذكر لانه له قوة من مقدمات وهو انما ذكر ليو صف
بقوله يقينية وهو يخرج غير البرهان وقوله لانتاج اليقين ليس للاحتراز
بل تكمل الاجراء اخذ لانه علة غائية له ذكره ليستل التعريف على العلل
الرابع لان من اطراف التعريف ان يستعمل على العلل الاربع وهي
المادية والصورية والغائية والغائية فالمؤلف اشارة الى الصورية
بالمطابقة فان صورة البرهان هي الهيئة الاجتماعية للمقدمات
والى الغائية بالالتزام اذ لا بد لكل ألف من مؤلف وهو القوة
العادلة ههنا والمقدمات اشارة الى المادية ولا متاج اليقين اشارة

الى الغاية لان المقصود من البرهان انتاج المطلوب اليقيني و اليقين هو
اعتقاد الشئ بانه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن
الزوال فان اعتقاد المعتقد يكون الشئ كذا اما ان يكون مع احتمال نقيضه
اولا فان كان الاول فلا يخفى اما ان يكون طريقا مساويا او يكون احدهما
راجحا على الاخر فان كان الاول فهو الشك وان كان الثاني قال اجمع هو الطن
والمرجوح هو الوهم وان كان الثاني وهو ما يكون بلا احتمال نقيضه فلا يخفى
اما ان يكون مطابقا لنفس الامر اولا والثاني هو الجهل المركب والا اول فلا يخفى
اما ان يكون ممكن الزوال اولا فلا اول هو لتقليد والثاني هو اليقين فالقيد الا.

في تعريف اليقين اعني اعتقاد الشئ جنس شامل للاتسم الستة اعني الشك
والطن والوهم والجهل والتقليد واليقين قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج
الشك والطن والوهم وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل وقوله غير ممكن
الزوال يخرج التقليد (ثم اعلم ان البرهان قسمان احدهما لمي وهو ما كان
الحدا الاوسط فيه علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الدهن والخارج كقولنا
زيد متعفن الاخلاط وكل من الاخلاط محموم فزيد محموم فتعفن الاخلاط
علة لثبوت الحمى زيد في الدهن والخارج وانما يسمى لمي لا فائدة للمية اي العلة
في السؤال بها يحتاج بلم كان كذا فهو منسوب اليه وثانيهما اني وهو ما كان
الحدا الاوسط علة للنسبة المذكورة في الدهن لاني الخارج كقولنا زيد محموم
وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن
الاخلاط زيد في الدهن لاني الخارج بل الامر بالعكس في الخارج اذا تعفن
علة للحمى وانما يسمى اني لا اقتضاه على اية الحكم اي ثبوته ان الامر كذا فهو
منسوب لان (ولما كانت المقدمات اليقينية المذكورة في تعريف البرهان اعم
من الضرورية وهي التي لا تحتاج في حصولها الى نظر وفكر وا طريقة وهي
التي تحتاج في حصولها اليه اراد ان يبين الضروريات منها فقال
(واليقينيات) اي المقدمات اليقينية الضرورية (ستاقسام) اي منحصرة
فيها لان الحاكم بصدق النسبة اما العقل والحس او كلاهما معا لان المدرك
منحصر فيهما فان كان العقل فهو اما ان يحكم بمجرد تصور طر فيه فلا
توقف على وسط حاضر في الدهن فهو الاولييات وان توقف عليه فهو

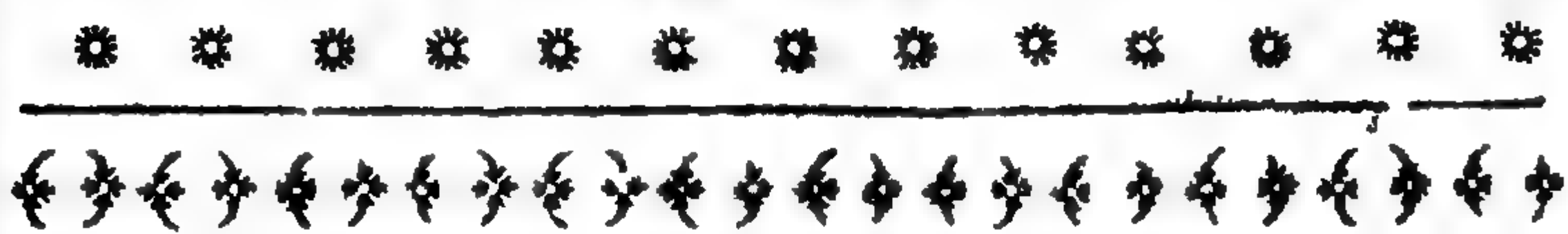
القضايا قياساتها معها وان كان الحس فهو المشاهدات وان كان كلاهما
 معا فهو على ثلاثة اقسام لان الحس انذى يكون مع العقل اما ان يكون حس
 السمع او غيره فان كان حس السمع فهو المتواترات وان كان غيره فاما ان يحتاج
 العقل في الجزم الى تكرار المشاهدة او لا يحتاج فان احتاج فهو المجربات وان
 لم يحتاج فهو الحدسيات والى ما ذكر اشار المص بقوله احدها (اوابات
 كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء) والسواد والاباض
 ... فان العقل في هذه الاحكام يحكم بمجرد تصور الطرفين (و)
 ... (كقولنا الشمس مسرقة) في المدرك
 بالصبر (والارحمة) في ... الحكمة تحتاج الى

المشاهدة بالحس هذا اذا كان الحس من الخواس الطاهرة و ...
 الباطنة تسمى وجعدييات كقولنا ان لنا جوعا وعطشا (و)
 فلهما (مجربات كقولنا شرب السمونا يسهل الصغراء) فان العقل
 في هذا الحكم يحتاج الى تكرار المشاهدات (و) رابعها (حدسيات كقولنا
 نور القمر مستفاد من الشمس) لاختلاف تشكيلات نوره بحسب قربه وبعده
 عن الشمس وانحسافه عند حيولة الارض بينهما فالعقل يحكم فيه بمجرد
 الحدث المفيد للعلم وهو سرعة انتقال الذهن من المسادى الى المطالب
 والفرق بينه وبين الفكر ان الفكر لا بد فيه من حركتين حركة لتحصيل المبادئ
 وهى حركة من المطالب الى المبادئ وحركة لتحصيل الصورة وهى حركة
 من المبادئ الى المطالب بخلاف الحدس فانه لا حركة فيه اصلا لا يقال
 الانتقال في الحدس حركة فكيف لا حركة فيه لانا نقول الانتقال فيه دفعي
 ولاشي من الحركة بدفعي لوجوب كون الحركة تدريجية اذا الحركة
 هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج واهذا قد يكون اختلاف
 الناس في الفكر بالسرعة والبطء اما في الحدس فليس الا بالقلّة والكثرة (واعلم
 ان المجربات والحدسيات لا يصلح ان تكونا حجة على الغير لجواز ان لا يحصل
 لذلك الغير الحدس او التجربة المفيدان للعلم والفرق بينهما ان الحدسيات
 واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات (و) خامسها (متواترات كقولنا
 محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزة) فان العقل يحكم

بذلك بواسطة السماع من الجمع الذي استحصل تواطؤهم على الكذب
والضابطة في حصول التواتر هي حصول العلم اليقيني للسامع من خبر المخبرين
ولا يمتد في عدد معين مثل عشرين وثلاثين وتسعين وغيرها (و) سادسها
(قضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج) فالعقل يحكم زوجية الاربعة
(بسبب وسط حاضر) مرتب (في الذهن وهو الانقسام بتساويين) والمراد
بالوسط هو الحد الاوسط لمقارن بقولنا لانه كقولنا بعد الاربعة زوج لانها بنفسه
بتساويين وكل ينقسم بتساويين زوج فهذا الوسط متصور في الذهن عند
تصور الاربعة زوج (ولما فرغ من بيان القياس البرهاني ومناسبة ماية بيده شبر ع في
خير الاقبيات فقال (والجدل) من جملة الصناعات الخمس الجدل (وهو قياس
مؤلف من مقدمات مشهورة) او مسلمة والمراد من المقدمات المشهورة هي
القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة اعتراف عموم الناس بها اما لمصلحة
طامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما لرفعة كقولنا مواساة الفقراء
مجودة واكرام الضعفاء واجب لقوله عليه السلام اكرموا الضعفاء واوكان
كافرا والجمية مثل قولنا كشف العورة مذموم في المحافل ومحافظه اهل
البيت لازمة اوامادة كقبح ذبح الحيوان عند اهل الهند وعدم قبحه
عند غيرهم والمقدمات المشهورة قد تبلغ في الشهرة مرتبة الاوليات والفرق
بينهما ان في الاوليات يكفي تصور الطرفين بحكم العقل بخلاف المشهورات
فانها تحتاج الى شيء من هذه المذكورات وايضا ان المشهورات قد تكون صادقة
وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها لا تكون الا صادقة والفرق من
ترتيب الجدل الزام الخصم واقتناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان
(والخطابة) اي من جملة الصناعات الخمس الخطابة (وهي قياس مؤلف من
مقدمات مقبولة من شخص معتد فيه) امال امر سماوي كمعجزات الانبياء وكرامات
الاولياء واما الاختصاص به بمرتبة عقله كالعلماء او بمرتبة كماله (او) قياس مؤلف
من مقدمات (مظنونة) وهي القضايا التي يحكم بها العقل حكما راجعا مع تجويز
نقيضه تجويز امر جوهما كقولنا هذا الخائن يذبح من التراب فينهدم وكقولنا فلان
يطوق بالليل فهو سارق والفرق من الخطابة ترغيب الناس في فعل الخير وتنفيرهم
عن فعل الشر كما يفعله الخطباء وما ظ (واشهر) اي من جملة الصناعات الخمس

الشعر (وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض) ومثل هذه المقدمات محيالات تسمى وهي القضية التي يتحول بها أثيرا النفس منها قبضا وبسطا كالوقيل الحمر باقوته سياله تنبسط بها النفس وترغب في شربها وكالوقيل العسل مرة فهو قوة فانقبض منه وتغفر والغرض من الشعر انفعال النفس بالترغيب والترهيب لتصير مبدأ فعل أو ترك أو رضاء أو سخط وأهدا يفيد في بعض الحروب وعند الاستمادة والاستعطف ما لا يفيد غيره فان الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه اعذب والذاقان العلامة الرازي يريد في انفعال النفس ان يكون الشعر على وزن او يثشد بصوت طيب (فان قيل قد علم انه ان الشعر لا يطلب به التصديق بل يطلب به التخييل فلا يكون قياسا) قلنا ان التخييل لما جرى مجرى التصديق من جهة تأثير في النفس قبضا وبسطا عدمه الا قيسة (والمغالطة) اي من جملة الصناعات الخمس المغالطة (وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق) ولم تكن حقا وتسمى سفسطة (او شبهة مشهورة) ولم تكن مشهورة ويسمى مشاغبة (او من مقدمات وهمية كاذبة) في القضايا الكاذبة التي يحكم الوهم الانساني في امور غير محسوسة فانه لو حكم بالامور المحسوسة لم تكن كاذبة كالحكم بحسن الحسناء وقبح النسوة واما لو حكم في العقولات الصرفة فانه يكون هذا الحكم كاذبا قطعا وذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان يدرك بها المعاني الجزئية المنترعة من المحسوسات فلك القوة تابعة للحس الذي لا يدرك به الا المحسوسات فحق لو حكم الوهم في المحسوسات بصدق هذا الحكم والعقل بصدقه فيه ومتى لو حكم في العقولات بكذب هذا الحكم لعدم ادراكه في الامور المعقولة ويدل على ذلك ان الوهم يوافق العقل في المقدمات البينة لانتاج مثل قولنا الميت جاد وكل جاد لا يخاف مع انه يخالف العقل في النتيجة الحكم بالخوف عن الموتى اذا عرفت هذا فاعلم ان المغالطة تنحصر في قسمين القسم الاول هو المركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة والقسم الثاني هو المركب من مقدمات وهمية كاذبة وهي ينقسمها قياس فاسد لا يفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة وفساده قد يكون من جهة الصورة وقد يكون من جهة المادة فاساده من جهة الصورة فانه يكون بانتفاء شرط انتاجه ككون الصغرى في الشكل الاول سالبة والكبرى

جزئية واما فساد من جهة المادة فبان يجعل المطلوب مقدمة القياس كما
يقال كل انسان بشر وكل بشر ناطق ينح كل انسان ناطق وسبب الغلط
فيه ما فيه من المصادرة على المطلوب في تعريف القياس ان النتيجة يجب
ان تكون قولاً آخر وهي ههنا ليست كذلك بل هي عين احد المقدمات
لمرادفه الانسان للبشر اوبان لعمل المتدمات الكاذبة على انها صادقة
بواسطة مشبهتها اياها اما من جهة الصورة كما في قولنا لصورة الفرس
لنفوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينح ان تلك الصورة صهالة
ومن جهة المعنى وذلك قد يكون بوضع القضية الضمنية مقام الكلية كما يقال الاسم
كلمة والكلمة ما اسم او فعل او حرف ينح ان الاسم اما اسم او فعل او حرف وهو
انقسام السى الى نفسه والى غير وقد يكون بعدم رعايته وجود الموضوع في
الموجبه كقولنا كل انسان وفرس وهو انسان وكل انسان وفرس فهو وفرس
ينح من الشكل الثالث ان بعض الانسان فرس ووجه اعطاه فيه ان موضوع
العصرى والكبرى غير موجودا فلاسى من الموحودات يصدق عليه انه انسان
وفرس معا وان فرض من تأليف المقابلة تغايط الخصم ودفعه والقائدة العظيمة
فيها معرفتها للاحتراز عنها (والعمدة) اى ما يعمد عليه من هذه الصناعات
الحمس (هو البرهان لا غير) قيل في قوله تعالى * ادع الى سبيل ربك بالحكمة
والموعظة الحسنة * وجادلهم بالتي هي احسن * الآية ان الحكمة اشارة الى
البرهان والموعظة الحسنة الى الخطابة وجادلهم الى الجدل فيكون كل من
هذه اثنان معتمدا عليه في الدعوة الى سبيل الحق لكن بالنسبة الى نفس المستدل
العمدة هو البرهان فقط اذ به يتوصل الى تحقيق الحقائق وتدقيق الدقائق وبه
يتوصل الى ادراك الصور القدسية والاحكام النبوية ولهذا خص المصنف
العمدة بالبرهان فقط {ولكن هذا آخر الرسالة} لاثيريه (في المنطق) قال جماعة
الغدير الى رحمة ربه القدير محمود ابن الحافظ حسن المغنيسي عالمهما الله تعالى
لطافته الخي والجلي (ولكن هذا آخر ما اوردنا جوده من الشروح والحواشي
امانة للطالبيين الصادقين وحشرنا واياكم في زمرة السعداء والصالحين
والحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى على رسوله محمد وآله الطيبين الطاهرين
* تم طبع في المطابع بمكة في سنة ١٢٨٠ هـ *



ابسا غوجي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال السبع لامام اعلامه افضل المتأخرين * قدوة الحكماء الراشدين
* خير ادين الابرار طيب الله رآه * وجعل الجنة مثواه * نحمد الله
على توفيقه * ونسبته هداية طريقه * ونصلي على محمد وعترته اجمعين
* اما بعد * فهذه رسالة في المنطق اودرنا فيها ما يجب استحضارها
لاريثدي في شي من العلوم مستعينا بالله تعالى انه معبض الخير والجلود
(ابسا غوجي) اللفظ اندال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة
وعلى جبرته بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام
كالانسار فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن
وعلى قابل العلم وصحة الكتابة بالالتزام * ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي
لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان * واما مؤلف وهو الذي
لا يكون كذلك كرامي الحجة * والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس
تصور مفهومه عن وقوع الشراكة كالانسان * واما جزئي وهو الذي يمنع
نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد * والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل
في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والعرس * واما عرضي
وهو الذي يخالفه كالضحك بالنسبة الى الانسان * والذاتي اما مقول

(في جواب)

في جواب ماهو بحسب الشريعة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان
 وافرسان وهو الجنس * ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين
 بالحقائق في جواب ماهو * واما مقول في جواب ماهو بحسب الشريعة
 والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وهو النوع * ويرسم
 بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ماهو
 * واما غير مقول في جواب ماهو بل مقول في جواب اى شىء هو في ذاته وهو
 الذى يميز الشىء عما يشاركه في الجنس كناطق بالنسبة الى الانسان وهو
 الفصل * ويرسم بانه كلى مقول على الشىء في جواب اى شىء هو في ذاته
 * واما العرضى فاما ان يمنع انفكاكه عن الامة وهو العرض اللازم * او
 لا يمنع وهو العرض المفارق وكل واحدة منهما اما ان يخص بحقيقة
 واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان * ويرسم بانها
 كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا (واما ان يعر
 حقائق فوق واحدة وهو العرض العام كالتنفس بالقوة وبالفعل للانسان
 وغيره من الحيوانات ويرسم بانه كلى يقال على ما تحت حقائق مختلفة
 قولا عرضيا * انقول الشارح * اخذ قولنا لى ماهية الشىء وهو
 الذى يتركب عن جنس شىء وفصله القرين كالحيوان الناطق
 بالنسبة الى الانسان وهو الحد تمام * والحد الناقص وهو الذى يتركب عن
 جنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان * والرسم
 تمام وهو الذى يتركب عن جنس الشىء القريب وخوصه اللازمة
 كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان * والرسم الناقص وهو الذى
 يتركب عن عرضيات تختص بجائها بحقيقة واحدة كقولنا فى امر بف
 الانسان انه ماش على قدميه عريض لاصفار ياربى اربعة مستقيم
 انعامه ضحكك بالاطع * والقضايا * اقضية قولنا سمع ان انسان
 لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه * وهى اما كلية كقولنا زيد كاتب
 * واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طلعت فانه سار موجود
 * واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا
 * والجزء الاول من الجملة يسمى موضوعا والثانى محمولا * والجزء الاول

من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا * القضية اما موجبة كقولنا
 زيد كاتب * واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب * وكل واحد منهما
 اما مخصوصة كاذكرنا * واما محصورة وهي اما كلية مسورة كقولنا كل
 انسان كاتب ولاشي من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا
 بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب * واما ان لا يكون
 كذلك تسمى "همله" كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب
 * والتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود
 * واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجار ناهق * والمنفصلة
 اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد * وهي اما مازمة الجمع والخلو
 معا * واما مازمة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما يجر واما حجر * واما
 مازمة الخلو فقط * كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق
 * فقد تكون المنفصلات ذات اجزاء ثلاثة كقولنا العدد اما زائد
 او ناقص او مساو * التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب
 والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة
 كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب * ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما
 في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء
 والكل والشرط * ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية
 كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان * ونقيض
 السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان
 بحيوان وبعض الانسان حيوان * والمحصورات * لا يتحقق التناقض
 بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان
 كقولنا كل انسان كاتب ولاشي من الانسان بكاتب * والجزئيتين قد
 تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب
 * والعكس * وهو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب
 والايجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله * والموجبة الكلية لا تنعكس
 كلية لانه يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان
 بل تنعكس جزئية لاما اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض

الحيوان انسان فانا نجد شيئا معيناً موضوعاً بالانسان والحيوان فيكون بعض
 الحيوان انبائنا * والموجبة الجزئية ايضا تنعكس جزئية بهذه النتيجة *
 والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك بين نفسه فانه اذا صدق قولنا
 لاشي من الانسان بحجر فيصدق لاشي من الحجر بانسان * والسالبة
 الجزئية لا عكس لها لزوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا
 يصدق عكسه * والقياس * وهو قول مؤلف من اقوال حتى سلت
 لزم عنها لذاتها قول آخر * وهو اما اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف
 وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث * واما استثنائي كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالتهار موجود لكن التهار ليس بموجود فاشمس ليست
 بطالعة * والمكرر بين مقصد من القياس فصاعدا يسمى حدا اوسطا
 وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغرا ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبرا
 * والمقدمة التي فيها الاصغرى تسمى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر
 تسمى الكبرى * وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا * والاشكال
 اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو
 الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا
 فيهما فهو الثالث او محمولا فيهما فهو الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة
 المذكورة في المنطق * والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي
 له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما ينتج الثاني
 عند اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب * والشكل الاول هو الذي
 جعل معيار العلوم فنورده ههنا ليجعل دستوراً وينتج منه المطلوب
 * وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فضروريه النتيجة اربعة
 * الضرب الاول كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم
 محدث * والثاني كقولنا كل جسم مؤلف ولاشي من المؤلف بقديم
 فلاشي من الجسم بقديم * والثالث كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل
 مؤلف حادث فبعض الجسم حادث * والرابع كقولنا بعض الجسم مؤلف
 ولاشي من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم * والقياس الاقتراني
 اما مركب من حليتين كما مر واما من متصلتين كقولنا ان كانت الشمس

